

النقاش الثالث بين نظريات العلاقات الدولية: حدود الاتصال المعرفي

محمد حمشي *

قسم العلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي

ملخص - يسعى هذا المقال إلى مساءلة حالة حقل العلاقات الدولية خلال النقاش الثالث بين المقاربات الوضعية وما بعد-الوضعية، ومن ثمّ فحص حدود الاتصال المعرفي بين الطرفين. وهو ينطلق من الافتراض بأن انطلاق النقاش الثالث إثر الدعوة التي أطلقها التأمليون لمراجعة أسس الحقل انعكس بوضوح، وبشكل يدعو للتفاؤل، على مدى التنوع في النظريات والمواقف النظرية داخل الحقل؛ غير أن الإشكالية التي بقيت مستعصية بالنسبة لمحاولات تقييم حالة الحقل كانت في تلك المرحلة - وما زالت إلى الآن - تكمن في ما إذا كان التنوع يعبر عن تعددية نوعية وليس عن مجرد تنوع كمي يخفي في جوهره هيمنة نظرية/ نظريات معينة على النقاش السائد، لأن التعددية من شأنها أن تسمح بازدهار الاتصال المعرفي بين أطراف النقاش، وبالتالي تحرير طلبة الحقل من ممارسات الإقصاء والتهميش المتبادل.

الكلمات المفتاحية:

نظريات العلاقات

الدولية؛

المقاربات الوضعية؛ ما

بعد-الوضعية؛ التنوع؛

التعددية النوعية

Abstract-This article questions the state of the art of International Relations during the third great debate between positivism and post-positivism. It subsequently examines the limits of intellectual communication among the debaters. The article assumes that the third great debate, after the call made by reflectivists to rethink the very foundations of the field, has clearly increased the level of diversity of theories and theoretical positions within the field. However, the problem that has remained intractable for any attempt to evaluate the state of the art of field has been whether diversity reflects pluralism not just quantitative diversity with the dominance of one/many hegemonic theory/theories over the debate, because only pluralism allows the prosperity of intensive intellectual communication among the debaters, and therefore saves the field from mutual exclusion and mutual marginalization practices.

Key words:

International relations theories; positivism and post-positivism; pluralism; qualitative diversity

* أتقدم بالشكر والامتنان إلى البروفيسور عبد النور بن عنتر (جامعة باريس 8، فرنسا) على الوقت الذي خصّه لقراءة هذا النص - ونصوص أخرى - وعلى الملاحظات، التعقيبات والإضافات القيمة التي لم يتوان في تقديمها، والتي لولاها لما أصبح هذا النص على ما هو عليه.

مقدمة

تمثل النقاشات⁽¹⁾ الكبرى، على اختلاف وجهات النظر حول عددها، جوهر الرواية السائدة لتاريخ حقل العلاقات الدولية. لقد عبّر أوّل ويفر عن ذلك بدقة عندما قال: "إسأل أيّ طالب في العلاقات الدولية ليقدم لك تاريخ الحقل في خمس عشرة دقيقة وسيروي لك قصة النقاشات الثلاثة الكبرى"⁽²⁾. تُعتبر النقاشات الكبرى جوهرية لأنها تساهم في تقديم تاريخ الحقل كوحدة سرديّة مُتسقة تستند إلى تحقيقه إمّا إلى مجموعة من النظريات أو مجموعة من النقاشات المتعاقبة. من جهة أخرى، تبدو هذه النقاشات قادرة على تزويد الحقل ببنية تاريخية تنطوي على عنصر التقدم المعرفي⁽³⁾، أي أنه مادامت نظريات العلاقات الدولية قادرة على الانخراط في نقاشات متعاقبة حول القضايا الأساسية المطروحة على الأجندة النظرية للحقل، فهو ينطوي بشكل أو بآخر على عنصر التقدم المعرفي.

لا يوجد هناك إجماع كافٍ حول عدد النقاشات المشكّلة لتاريخ حقل

(1) يستعمل هذا المقال مفردة "النقاشات" على أنها الترجمة الأكثر دقة لمفردة debates بالانجليزية (débats بالفرنسية) ويبيدي تحفظا على استخدام بعض الأدبيات العربية لمفردة "الحوارات/المحاورات"؛ فضلا عن كون مفردة "النقاشات" أكثر دلالة على طبيعة وحدة الاختلاف و- أحيانا- التعارض في وجهات النظر بين أطراف النقاش، نجد أن مفردة "الحوارات" لا تنقل المعنى بأمانة، لأنها توحي بأن التبادل المعرفي يتم بين أطراف أقل اختلافا وتعاضا. كما أن "النقاشات" تشير إلى حركية نظرية أكبر مما تشير إليه "الحوارات". يُقصد بالحركية النظرية هنا حالات التعارض، التضاد، التناقض والتوافق البيني - داخل النظرية الواحدة - وبين النظريات. إضافة إلى ذلك، فمفردة "الحوارات" توحي عمليا بأن التبادل المعرفي يحدث داخل النظرية الواحدة، بينما تحدث "النقاشات" - وهي الحالة بالنسبة لموضوع المقال - بين النظريات وليس داخلها؛ فضلا عن ذلك، فإن "النقاش" يكون أساسا بسبب التعدد داخل النظرية الواحدة (مثلا، واقعية كلاسيكية، واقعية بنيوية، واقعية بنيوية بديلة - غلايزر -، واقعية دفاعية، واقعية هجومية...) وبسبب التداخل/التقاطع بين وداخل النظريات بفعل الاختلافات/الشروخ الأنطولوجية والإبستمولوجية (وضعية/مابعد وضعية) داخل النظرية الواحدة وبين النظريات المختلفة.

(2) Ole Wæver, (1998) "The Sociology of a not so International Discipline: American and European Developments in International Relations," *International Organization* 52 (4): 715.

(3) Cameron G. Thies, (2002) "Progress, History and Identity in International Relations Theory: The Case of the Idealist-Realist Debate," *European Journal of International Relations*, Vol. 8: 148.

العلاقات الدولية، كما أن صفة "الكبرى" التي تضاف عادة إلى مفردة "النقاشات" تطرح هي الأخرى مشكلة تصنيفية جادة، لأن هناك نقاشات عديدة تعتبرها الأدبيات نقاشات "غير كبرى" وبالتالي لا يتم تعدادها أصلاً. مع ذلك، فعمومًا يمكن الحديث عن النقاش الأول المؤسس للحقل بين الواقعيين والمثاليين خلال فترة ما بين الحربين العالميتين؛ النقاش الثاني خلال الخمسينيات والستينيات بين السلوكيين والتقليديين؛ النقاش مابين-البراديمات الثلاث (الواقعية، الليبرالية والماركسية) خلال السبعينيات والثمانينيات؛ النقاش بين الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة خلال الثمانينيات؛ النقاش الثالث بين العقلانيين الوضعيين والتأمليين مابعد-الوضعيين خلال نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات؛ والنقاش الرابع ثلاثي الأطراف بين التأمليين، العقلانيين والبنائيين منذ نهاية التسعينيات وبداية العقد الأول من القرن الحالي⁽⁴⁾.

ينطلق هذا المقال من الافتراض بأن النقاش الثالث يتميز بطبيعته ماوراء-النظرية (meta-theoretical)⁽⁵⁾، وهي ميزة افتقرت إليها النقاشات التي سبقتها. يرجع هذا التميز إلى كون النقاش الثالث يدور في جوهره حول مساءلة النقاشات السابقة في حد ذاتها، لأن هذه الأخيرة أثبتت درجة عالية من المحدودية الاستمولوجية، ما جعلها أشبه بالمونولوجات أو بالحوارات على أكثر تقدير⁽⁶⁾. بلغت هذه المحدودية الاستمولوجية ذروتها مع النقاش

(4) من أجل قراءة نقدية في طبيعة ومضامين هذه النقاشات، أنظر: عادل زقاغ، "النقاش النظري الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية"، أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية، 2009؛ محمد حمشي، "نظريات العلاقات الدولية بين التعددية والهيمنة"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية، 2011.

(5) Mark Neufeld, (1993) "Reflexivity and International Relations Theory," *Millennium* 22 (1): 63.

(6) أستند هنا إلى التمييز الذي يقترحه عبد النور بن عنتر بين أساسين لتصنيف نظريات العلاقات الدولية. يمثل الأساس الأول المرجعيات/الخلفيات الفلسفية والمعرفية التي تعود في معظمها إلى فلسفة العلوم الاجتماعية، ويضع ضمن هذه الفئة: البنيوية/ما بعد البنيوية، الحداثة/ما بعد الحداثة، الوضعية/ما بعد الوضعية؛ أما الأساس الثاني فيمثل النظريات/المقاربات النظرية الخاصة بالحقل، ويضع ضمن هذه الفئة، على سبيل المثال، الواقعية بمختلف روافدها، الليبرالية بمختلف روافدها، البنائية... تتمثل أهمية هذه الطريقة في التصنيف في التمييز لاحقاً بين النقاشات "الداخلية" التي تدور بين أفراد "العائلة"، كالنقاش بين الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة والنقاش مابين البراديمات الوضعية الثلاث (الواقعية، الليبرالية والماركسية)، والنقاشات "الخارجية" التي تتم داخل "المجتمع"، كالنقاش الثالث بين الوضعية ومابعد الوضعية والنقاش الرابع بين العقلانية، التأملية والبنائية. (عبد النور بن عنتر في بريد إلكتروني إلى الباحث حول الموضوع، بتاريخ 24 أبريل 2010)

الثاني خلال الخمسينيات والستينيات والنقاش بين الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة خلال الثمانينيات. التزام النقاش الثالث بالانعتاق من المحدودية الاستمولوجية للفلسفة الوضعية، التي هيمنت على الحقل منذ تأسيسه، هو ما يجعله ذا طبيعة ماوراء-نظرية، لأن هذه الأخيرة مرتبطة بعودة ما يعرف بالتأملية (reflectivity/reflexivity) داخل الحقل⁽⁷⁾.

غير أنه بعد مرور أكثر من عقدين من انطلاق النقاش الثالث، لازالت إشكالية التأملية النظرية في حقل العلاقات الدولية تثير الجدل بين المهتمين بالأسئلة الاستمولوجية داخل التخصص. هذه إحدى المشاكل التي يطرحها و - في نفس الوقت - يواجهها النقاش الثالث، وهو ما يجعل قطاعا واسعا من طلبة الحقل أكثر تمسكا بالدعوة إلى تجاوزه والانتقال إلى (ال)نقاش (ال)رابع. لا يتعلق الأمر هنا بمجرد الدعوة إلى مراجعة أسس التنظير في العلاقات الدولية، كما تمت الإشارة إليه في الفقرة السابقة، لكنه يتعلق أساسا بمراجعة جدوى هذه المراجعة في حد ذاتها، وبالتالي جدوى إقحام التأملية النظرية وتقديمها كبديل لا مناص منه للنزعة الوضعية/العقلانية السائدة - أو على الأقل التي هيمنت على الحقل خلال المرحلة السابقة للنقاش الثالث. العلاقة بين مساءلة جدوى مراجعة أسس التنظير في الحقل من جهة، و جدوى إقحام التأملية النظرية من جهة أخرى، تزداد أهمية كلما ارتفعت الأصوات الداعية إلى نزع الشرعية عن المقاربات التأملية التي انخرطت في الحقل حديثا؛ هذه الأصوات مازالت إلى حد ما تردد صدى روبرت كيوهان الذي أنكر على المقاربات التأملية قدرتها على تطوير برنامج بحثي شبيه بالبرنامج البحثي العقلاني، حيث يرى أن المشكلة الأساسية بالنسبة للتأملين تكمن في "افتقارهم إلى برنامج بحثي واضح، وطالما أنهم غير قادرين على وضع برنامج مماثل، فإنهم سيقفون على هامش الحقل"⁽⁸⁾. وجود هذه الأصوات

(7) Mark Neufeld, "The Reflexive Turn and International Relations Theory," CISS Working Paper 4, Centre for International and Strategic Studies, York University, January 1991.

(8) أنظر: Robert Keohane, (1989) *International Institutions and State Power*. Westview: Boulder CO, 173-174

يرى ستيف سميت أن المشكلة في أطروحة كيوهان تكمن في كونها تستند إلى المنطلقات الاستمولوجية

وتصاعد حدتها من شأنه أن يطرح مشكلة أساسية تكمن في نمط الاتصال المعرفي بين مختلف المواقف النظرية المشاركة سواء في النقاش الثالث أو في غيره من النقاشات، أي في ما إذا كان النقاش ينطوي على الاتصال المعرفي بين الأطراف (مما يعني الاعتراف المتبادل بينها) أم على غياب الاتصال المعرفي بينها (مما يعني التهميش والإقصاء المتبادل). هذا مهم جدا، لأنه كلما زادت مستويات الاتصال المعرفي كلما زادت قدرة الحقل على الاستفادة أكثر من مختلف الاستبصارات (insights) التي تقدمها مختلف المواقف النظرية المساهمة بدون استثناء.

في هذا السياق، تأتي الإشكالية الأساسية التي يعالجها هذا المقال، فهو يسعى إلى مساءلة وضعية الحقل خلال النقاش الثالث بين نظريات العلاقات الدولية، ومن ثَمَّ مساءلة حدود الاتصال المعرفي بين أطراف هذا النقاش. ينطلق المقال من الافتراض بأن انطلاق النقاش الثالث إثر الدعوة التي أطلقها التأمليون لمراجعة أسس الحقل انعكس بوضوح، وبشكل يدعو للتفاؤل، على مدى التنوع في النظريات والمواقف النظرية داخل الحقل؛ غير أن الإشكالية التي بقيت مستعصية بالنسبة لمحاولات تقييم حالة الحقل كانت في تلك المرحلة - وما زالت - تكمن في ما إذا كان التنوع يعبر عن تعددية نوعية وليس عن مجرد تنوع كمي يخفي في جوهره هيمنة نظرية/نظريات معينة على النقاش السائد⁽⁹⁾، لأن التعددية فقط تسمح بازدهار الاتصال المعرفي بين أطراف النقاش، وبالتالي تحرير طلبية

للمقاربات العقلانية (الواقعية الجديدة والمؤسسية الجديدة)، لأنه يطالب التأمليين بتطوير "نظريات قابلة للاختبار"، التي بدونها سيكون من غير الممكن تقييم برنامجهم البحثي، وهي منطلقات إبستمولوجية عقلانية، أنظر: Steve Smith, (2000) "The Discipline of International Relations: Still an American Social Science?" *British Journal of Politics and International Relations* 2 (3): 386.

سيتم العودة إلى هذه الإشكالية لاحقا في هذا المقال.
(9) يمكن قياس التعددية والهيمنة، مثلا، من خلال نسب الأدبيات المخصصة لكل نظرية، سواء تعلق الأمر بالكتب أو المقالات المنشورة في الدوريات المحكمة، فرص الأوراق البحثية المنتمية نظريًا في المشاركة في الملتقيات الدولية القادرة على إصدار توصيات، نسب المنظرين الفاعلين في الحقل الذين ينتمون لكل نظرية. أنظر على سبيل المثال استبيانات برنامج "التعليم، البحث والسياسة الدولية (TRIP)" الذي يشرف عليه باحثون من جامعة فيرجينيا:

Daniel Maliniak et al., (2007) *The View from the Ivory Tower: TRIP Survey of International Relations Faculty in the United States and Canada* (Williamsburg, VA: Program on the Theory and Practice of International Relations, February 2007).

الحقل من ممارسات الإقصاء والتهميش المتبادل. يمكن صياغة العلاقة بين حالة التعددية/الهيمنة داخل الحقل ونمط الاتصال المعرفي بين النظريات المساهمة على النحو التالي: كلما اتجه الحقل نحو التعددية النظرية كلما ازدهر الاتصال المعرفي بين النظريات المساهمة؛ وكلما اقتربت حالة الحقل من هيمنة نظرية/نظريات معينة كلما تراجعت مستويات الاتصال المعرفي بينها، لينتهي المطاف بالنقاش السائد إلى (إعادة) إنتاج ممارسات الإقصاء المتبادل بين المواقف النظرية.

ينقسم المقال إلى أربعة أجزاء. يتناول الجزء الأول مسألة إقحام النزعة التأملية داخل الحقل كسياق لبروز النقاش الثالث مع نهاية الحرب الباردة. أما الجزء الثاني فيناقش مختلف المواقف النظرية السائدة اتجاه إشكالية عدم قابلية النظريات للمقايضة (incommensurability). يستكمل الجزء الثالث فحص مضامين المراجعة "الكبرى" التي عرفتها أسس الحقل خلال النقاش الثالث. أخيراً، يناقش الجزء الرابع حالة الحقل خلال النقاش الثالث وذلك من خلال فحص حدود الاتصال المعرفي بين أطراف النقاش.

1 - إقحام التأملية النظرية داخل الحقل

يُعرف مارك نيوفلد التأملية النظرية بأنها عملية "التأمل في عملية التنظير"⁽¹⁰⁾؛ ويرى روبرت كوكس أن التأملية تُفضي إلى الحصول على "نظرية حول النظريات"⁽¹¹⁾. من شأن هذا التعريف أن يكشف حقيقة أن حقل العلاقات الدولية بقي لعقود طويلة من أقل حقول المعرفة الاجتماعية تأملية. وترتبط عودة التأملية بمجموعة من العوامل التي أدت مع نهاية الحرب الباردة إلى إحداث ما يشبه المراجعة "الكبرى" للحقل؛ لم تظهر هذه المراجعة فقط من خلال مجرد الانتقال من نقاش إلى نقاش آخر، كما حدث مع النقاشات السابقة، بل ظهرت كذلك من خلال

(10) Mark Neufeld, (1993) "Reflexivity and International Relations Theory," *Millennium* 22 (1): 54.

(11) Robert W. Cox, (1981) "Social Forces, States and World Orders: Beyond International Relations Theory." *Millennium* 10 (1): 128.

إعادة النظر في الأسس التي قام عليها الحقل والتي أفرزت حالة من الإجماع المعرفي حول طبيعة وجدوى المعرفة التي درج على إنتاجها طوال العقود الماضية. تتمثل هذه العوامل فيما يلي: حركة المراجعة الواسعة للأسس الأنطولوجية، الاستمولوجية والأكسيولوجية⁽¹²⁾ للمعرفة الاجتماعية خلال الثمانينيات⁽¹³⁾؛ ظهور مجموعة من المقاربات النقدية التي تتحدى الأسس الاستمولوجية الوضعية للحقل، وذلك بالتزامن مع تزايد الأطروحات النقدية حول "أزمة الحداثة"؛ وظهور ما يعرف بالنقاشات ماوراء-النظرية التي أصبحت حاسمة في تطوير قدرة الحقل على إعادة بناء نفسه. تشمل هذه النقاشات ماوراء-النظرية بشكل غير حصري: النقاش حول إشكالية الفهم والتفسير⁽¹⁴⁾؛ النقاش حول إشكالية العلاقة بين البنية والفاعل⁽¹⁵⁾؛ النقاش حول إشكالية مستوى التحليل ووحدة التحليل في العلاقات الدولية⁽¹⁶⁾؛ والنقاش حول البعد المعياري في التنظير للعلاقات الدولية⁽¹⁷⁾. وقد أفرزت هذه النقاشات في مرحلة لاحقة من تطور الحقل مجموعة من التعارضات أصبحت تشكل الخطوط الفاصلة بين المواقف النظرية داخل النقاش الثالث (التأملية مقابل العقلانية، النزعة التكوينية مقابل النزعة التفسيرية، النزعة التأسيسية foundationalism مقابل النزعة المناهضة لها anti-foundationalism). سيتم في جزء لاحق من هذا المقال التطرق إلى مضامين هذه التعارضات.

(12) الأكسيولوجيا (axiology)، حسب النسخة الإلكترونية لقاموس (Random House Webster's Un-abridged Dictionary)، هو فرع الفلسفة الذي يتعامل مع القيم.

(13) Yosef Lapid, (1989) "The Third Debate: On the Prospects of International Theory in a Post-Positivist Era," *International Studies Quarterly* 33 (1): 236.

(14) Martin Hollis and Steve Smith, (1990) *Explaining and Understanding International Relations*. Oxford: Oxford University Press.

(15) Alexander Wendt, (1987) "The Agent-Structure Problem in International Relations Theory," *International Organization* Vol. 41: 335-370; Colin Wight, (2006) *Agents, Structures and International Relations: Politics as Ontology*. New York: Cambridge University Press.

(16) David J. Singer, (1961) "The Level-of-Analysis Problem in International Relations," *World Politics* 14 (1): 77-92; Nicholas Onuf, (1995) "Levels," *European Journal of International Relations* 1 (1): 35-58.

(17) Chris Brown, (1992) *International Relations Theory: New Normative Approaches*. New York: Columbia University Press.

يجادل نيوفلد بأن غياب التأملية داخل الحقل يرجع إلى هيمنة الاستمولوجيا الوضعية، مما يجعل من التأملية معنىً مناقضاً لها⁽¹⁸⁾. يجد هذا التعارض تفسيره في كون الوضعية، المفعمة بالنزعة التجريبية، تتبنى موقفاً استمولوجياً يقوم على تحديد ما يمكن وما لا يمكن دراسته، لأن طبيعة الأشياء الموجودة في العالم الاجتماعي محدّدة سلفاً، وعليه فإن ما يمكن معرفته والكيفية التي يتم بها الوصول إلى تلك المعرفة أمرٌ محدّد سلفاً وفقاً لمسار تحصيلي يتضمن بلوغ مجموعة من الوقائع القابلة للملاحظة والقابلة للتحقق⁽¹⁹⁾. في المقابل، نجد أن الاستمولوجيا ما بعد-الوضعية تتحدى النظرة التقليدية للوقائع على أنها "تشرح نفسها بنفسها"، وتجادل بأن الوقائع تبقى دائماً في حاجة إلى تأويلٍ يُكسبها معناها، هذا التأويل يجعل من بناء المعنى مسألة نظرية مجردة، وليست مسألة وقائية (لها علاقة بالوقائع factual)⁽²⁰⁾. يأتي هذا التمييز ضمن المراجعة التي طالت الطبيعة المطلقة للمعنى في حد ذاته، فهو دائماً يظهر عبر إقصاء معاني أخرى، لأننا إذا قلنا شيئاً فهذا يعني بالضرورة أننا لا نقول أشياء أخرى⁽²¹⁾. تكمن علاقة كل هذا بالتأملية في كون التفسيرات التي تعطيها نظرية ما للحقائق الاجتماعية تبقى بدون معنى إذا لم تحض بالتأمل الذاتي في الطريقة التي تم بها بناء تلك التفسيرات، مما يسمح بنقلها من مستوى التفسير إلى مستوى التأويل، أي من مستوى النظرية إلى مستوى ما وراء-النظرية. وفي مرحلة متقدمة من إعادة بناء استمولوجيا الحقل، سيصبح التفسيرُ في حد ذاته عبارة عن نشاط اجتماعي يتفاعل من خلاله المفسّر [مع المفسّر] مع المفسّر له⁽²²⁾.

(18) Neufeld, 55.

(19) Chris Hendershot, "Beyond Dichotomies: A Reflexive Engagement of Critical Reflexivity," YCISS Working Paper Number 28, May 2004, 2.

(20) Neufeld, 54.

(21) Silviya Lechner, "International Relations Theory and Theoretical Autonomy," Paper prepared for the 6 SGIR Pan-European Conference on International Relations, Turin 12-15 Sept. 2007, 4.

(22) Hidemi Suganami, (2008) "Narrative Explanation and International Relations: Back to Basics," *Millennium* 37 (2): 355.

هذا يتعارض مع تسليم الفلسفة الوضعية بكون أن التفسيرات النظرية تبقى صحيحة إلى الحد الذي تصبح معه تعكس الحقيقة بكل دقة، أي إلى الحد الذي تصبح معه مطابقة للحقيقة في حد ذاتها. وتعتبر هذه المسلمة امتداداً فلسفياً للفصل التام الذي تعمله الوضعية بين الذات والموضوع، ومن ثم بين الوقائع والقيم، وهو الشرط المسبق للوصول إلى حالة "العلم". غير أن هذه الادعاءات تبدو غير واعية بالأطر الاجتماعية والتاريخية التي تقع ضمنها الوقائع، والتي يتم ضمنها بناء النظريات التي تفسر تلك الوقائع، مما يفتح المجال أمام إمكانية التأمل في المصالح التي يمكن أن تكون نظرية ما تخدمها، وهو ما عبر عنه كوكس في عبارته ذائعة الصيت وواسعة الاقتباس: "النظرية هي دائماً لخدمة شخص ما، أو هدف ما"⁽²³⁾، وهو ما يعني صعوبة المحافظة على التمييز بين الموضوع والذات (بين الذات المحللة والظاهرة المحللة، بين العارف والمعروف). أدى هذا التمييز إلى التخلي عن العديد من المسائل، بعضها لم تُحلّ وبعضها الآخر لم تطرح أصلاً⁽²⁴⁾ لعدم مطابقتها للمفهوم العلمي للنظرية، كاللغة، النوع، الأخلاق، الأيديولوجيا، التاريخ، أو لنقل "كل ما له علاقة بالسياسة"⁽²⁵⁾.

تنطوي التأملية في حقل العلاقات الدولية على ثلاثة عناصر رئيسية: الوعي الذاتي تجاه المنطلقات الأساسية غير المعلنة لعملية التنظير؛ الإقرار بالأبعاد السياسية-المعيارية الملزمة للنظريات؛ والتأكيد على غياب الملاحظة الحيادية، وبالتالي عدم إمكانية بناء أحكام تتعلق بقيمة النظريات⁽²⁶⁾. يرتبط العنصران الأخيران بشكل مباشر بمساءلة مدى وجود "معايير موضوعية" لتقييم النظريات المتنافسة داخل الحقل. تكمن القيمة المضافة للتأملية في مراجعة فهمنا لطبيعة تلك المعايير، فبدل أن ننظر إليها على أنها طبيعية ومعطاة، ينبغي أن ننظر إليها على أنها معايير بشرية ومصطنعة، ليست مفروضة وإنما يتم تبنيها بالإجماع من

(23) Cox, p 128.

(24) Mark Neufeld, "The Reflexive Turn and International Relations Theory," CISS Working Paper 4, Centre for International and Strategic Studies, York University, January 1991, p 3.

(25) Silviya Lechner, p4.

(26) Neufeld, "Reflexivity and International Relations Theory," p 55.

قبل أعضاء جماعة معرفية معينة، منتمية بالضرورة، وبشكلٍ أو بآخر، إلى نظرية معينة. هذا التصور ما وراء-النظري يتحدى فكرة أن النظريات والأفكار عبارة عن "مرايا تنسخ" العالم الحقيقي/الموضوعي كما تفترض ذلك الفلسفة الوضعية، بل يجعل منها "وسائل" نقوم من خلالها بالتعامل مع عالمنا⁽²⁷⁾.

يقودنا الجدل حول الطبيعة السياسية-المعيارية للبراديمات (الارتباط بين الاستمولوجيا والسياسة) إلى جدل آخر حول إشكالية (عدم) القابلية للمقايسة، التي تم إقحامها في المراجعة النقدية للنقاش ما بين-البراديمات الثلاث في الربع الأخير من القرن الماضي. وقد تم هذا الإقحام لأغراض تحليلية محضة، لأن النقاش ما بين-البراديمات لم يتعامل مع المقاربات النظرية المناقشة على أنها براديمات، حسب مفهوم توماس كُون، فقد حصل هذا التطور فقط خلال النقاش الثالث، من خلال اهتمامه بالوحدات ما وراء-النظرية⁽²⁸⁾، أي البراديمات. من جهة أخرى، يمكن أن نستنتج أن التسليم بالادعاء الوضعي بقابلية المقاربات النظرية للمقايسة، ومن ثم قابليتها للمقارنة، أدى إلى غياب أي جهد تأملي من شأنه أن ينتهي إلى مساءلة هذا الادعاء. يبدو كذلك أن هيمنة الفلسفة الوضعية خلال النقاش ما بين-البراديمات، بما في ذلك المساعي الشاقة للتأسيس لحقل "علمي" مستقل عن الحقول الاجتماعية الأخرى، أدى إلى انغلاق الحقل أمام النقاشات الفلسفية خارج حدوده المعرفية، خاصة النقاش حول الاستبصارات التي من شأن التأملية النظرية أن تزوده بها إذا ما تم إقحامها. أما في حالة النقاش الثالث، فيبدو أن الأمر اختلف تماما، لأنه ارتبط تاريخيا ومعرفيا بالتيارات الفلسفية المناهضة للوضعية⁽²⁹⁾؛ وطالما أن الفلسفة مابعد-الوضعية مرتبطة أساسا بإسهامات توماس كُون، خاصة تطويره لمفهوم عدم القابلية للمقايسة⁽³⁰⁾، فإن حقل العلاقات الدولية لم يشكل استثناء.

(27) التشديد على نون الجمع المتكلم في مفردتي (نقوم) و (عالمنا) موجود في النص الأصلي لنيوفلد، هدفه على ما يبدو التأكيد على الرافض مابعد-الوضعي للإدعاءات الموضوعية والحيادية للفلسفة الوضعية. أنظر: Ibid., 57.

(28) Lapid, p 239.

(29) Ibid., p237.

(30) Neufeld, "The Reflexive Turn and International Relations Theory," p3-4.

المقابلة بين الموقف الوضعي والموقف (أ) قف مابعد-الوضعي(ة) حيال إشكالية عدم القابلية للمقايضة من شأنها أن تنتهي إلى مسعى توليفي للتخفيف من حدة التعارض بين الموقفين، وتظهر هذه النتيجة من خلال تباين ثلاثة مداخلات على الطريقة الجدلية: الأطروحة، نقيض الأطروحة والتوليف.

2 - إشكالية عدم القابلية للمقايضة داخل النقاش الثالث

تظهر المداخلات المتعلقة بإشكالية عدم القابلية للمقايضة، حسب نيوفلد⁽³¹⁾، على شكل ثلاثة مواقف، كل منها يمثل تقليداً إبستمولوجياً مختلفاً. يقوم الموقف الأول على افتراض أن البرادايمايت قابلة للمقايضة وبالتالي فهي قابلة للمقارنة؛ أما الموقف الثاني فينفي الموقف السابق ويفترض أن البرادايمايت غير قابلة للمقايضة وبالتالي فهي غير قابلة للمقارنة؛ أما الموقف الثالث فيمثل المسعى التوليفي بين الموقفين السابقين في محاولة لبناء فهم مابعد-وضعي للإشكالية، ويفترض أن البرادايمايت غير قابلة للمقايضة، ومع ذلك فهي تبقى قابلة للمقارنة.

الموقف الأول: البرادايمايت قابلة للمقايضة وبالتالي فهي قابلة للمقارنة

يرتبط هذا الموقف بالفلسفة الوضعية، وهو يفترض أن البرادايمايت قابلة للمقارنة، وذلك وفقاً لقدرتها على مطابقة الوقائع التي تسعى لتفسيرها. وتعتبر مداخلات هولستي⁽³²⁾ نموذجاً لهذا الموقف داخل حقل العلاقات الدولية. ينطلق هولستي من الافتراض بأن التنوع البراديغماتي الذي يشهده الحقل يرجع إلى التعقيد المتزايد في الظاهرة الدولية، وعليه فإن التعددية النظرية هي الاستجابة الوحيدة الممكنة لتعدد الوقائع الكامنة في واقعٍ دولي يزداد تعقيداً. ولم يكن احتفاء هولستي بالتعددية النظرية لأهداف نقدية مطلقاً، ولكن لأهداف محافظة، لأنه

(31) يتم استعراض المداخلات المتعلقة بإشكالية عدم القابلية للمقايضة بالاعتماد على:

Neufeld, "Reflexivity and International Relations Theory," 64-75.

(32) K. J. Holsti, (1985) *The Dividing Discipline: Hegemony and Diversity in International Theory*. Boston, MA: Allen & Unwin.

يتناغم مع رفض إمري لاكاتوش لمبدأ "التكذيب (falsification)" الذي دافع عنه كارل بوبر. بصيغة أخرى، تتعارض التعددية النظرية مع مبدأ تكذيب الإدائيات التقليدية، ومن ثم التخلي عنها، حالما تصبح غير قادرة على مطابقة الواقع الذي تفسره. في المقابل، من شأنها (التعددية) أن تدفع تلك الإدائيات نحو منطلقات جديدة تساعدها على إعادة صياغة فرضياتها بطريقة تعيد لها قابليتها للمقارنة مع الإدائيات الأخرى. وتندرج هذه المداخلة ضمن الجدل الذي ساد خلال النقاش ما بين الإدائيات حول فشل الواقعية في العمل كبراديم داخل الحقل.

ورغم إقراره بتعددية الإدائيات، إلا أن هولستي لا يرى أنها تتمتع بقيمة تفسيرية متساوية، إذ يمكن قياسها عبر اختبار قدرة ادعاءاتها على وصف وتفسير الوقائع الكامنة في السياسة الدولية. هذه الطريقة في مقايضة الإدائيات المتنازعة داخل الحقل هي التي ساهمت في تكريس الانطباع بأفضلية الواقعية على منافسيها، لأنها وحدها تحدد طبيعة الحقائق، والطريقة المثلى لوصفها وتفسيرها.

ابستمولوجيًا، ينطوي مفهوم القابلية للمقايضة على رفض متأصل للتأملية النظرية، لأن المعيار الذي يتم على أساسه المقارنة بين مختلف التفسيرات النظرية، أيًا كانت طبيعة وحدات المعرفة التي تندرج ضمنها، يبقى غير قابل للمساءلة مادام مرتبطًا بالوقائع الموضوعية المستقلة عن القيم. أدى هذا التقليد الوضعي في ازدراء التأملية النظرية إلى ظهور موقف ابستمولوجي مناهض لمفهوم القابلية للمقايضة.

الموقف الثاني: الإدائيات غير قابلة للمقايضة وبالتالي فهي غير قابلة للمقارنة

ينطلق هذا الموقف من التشكيك في كون الإدائيات المتنافسة تبني منطلقاتها استنادًا إلى الواقع الدولي المعقد؛ ويجادل أنصاره بأن الإدائيات هي تعبير عن نظم قيمية ومعارية مغروسة في أطر أيديولوجية متنافسة. إنكار الإدائيات المساهمة في الحقل لطبيعتها الأيديولوجية، حسب ماكينلاي وليتل⁽³³⁾، هو ما

(33) R. D. McKinlay and R. Little, (1986) *Global Problems and World Order*. Madison: University of Wisconsin Press.

يدفعها إلى تغليف نماذجها النظرية بالشرعية "المزيفة" للتجريبية العلمية. كما أن اختلاف الطبيعة الأيديولوجية للبراديمات يجعلها في الواقع غير قابلة للمقايضة، فهي بالرغم من أنها تُنظر لنفس الوقائع، إلا أنها تعمل ضمن أطر نظرية مختلفة، وهو ما يتعارض مع إدعاء الموقف السابق باستقلالية وموضوعية الوقائع التي يمكن من خلالها المقايضة بين المقاربات النظرية المختلفة. يضع هذا المنظور عدم القابلية للمقايضة في قلب المساعي التأملية للمشروع مابعد-الوضعي، غير أن ميل أصحاب هذا الموقف للربط بين عدم قابلية البراديمات للمقايضة وعدم قابليتها للمقارنة يضع الطبيعة التأملية لهذا الموقف موضع المساءلة من جديد.

لا تتضمن عدم قابلية البراديمات للمقارنة غياب معايير مشتركة للتقييم المقارن بينها فحسب، ولكنها تطرح كذلك إشكالية التواصل بين البراديمات المتنافسة. مرة أخرى، يجادل ماكينلاي وليتل بأن الاتساق المعقد داخل كل براديم على حدّ، إضافة إلى اختلاف أهدافها ونظمها المعرفية يجعل من أي نقاش بين البراديمات أمراً مستعصياً، ويبقى الشكل الوحيد الممكن للنقاش البناء هو ذلك الذي يحدث داخل البراديم الواحد (البراديم العقلاني نموذجاً).

تكمن المشكلة التي تطرحها عدم القابلية للمقارنة في استبعاد إمكانية وجود معايير بحثية للمفاضلة بين البراديمات، وهو ما يتعارض مع كون النشاطات البحثية للجماعات المعرفية تقوم على أساس اختيار البراديم الملائم من بين البراديمات المتنافسة. ويتناغم موقف جيمس روزنو مع هذا الموقف، حيث يعتقد أن عملية الاختيار لا تتم بالضرورة على أسس معرفية عقلانية، وإما تتم ببساطة، تبعاً لأمزجة أعضاء الجماعة المعرفية. من شأن هذا التفسير لعملية اختيار البراديم أن يجعل من هذا الموقف موقفاً لعقلانياً، إن لم يكن مناهضاً للعقلانية، على حد تعبير نيوفلد.

وتعتبر عدم القابلية للمقارنة من جهة أخرى جزءاً من المفهوم اللاتاريخي والاجتماعي للمسعى التقييمي الذي يمكن أن تخضع له العلاقة التي تربط بين المقاربات المتنافسة؛ إذ كلما اتجهت الجماعة المعرفية نحو تجريد هذا المسعى

من أبعاده التاريخية، الاجتماعية والقيمية، كلما زاد استبعاد إمكانية إخضاع تلك المقاربات للمقارنة. أدى التعارض الواضح بين الموقفين السابقين، إضافة إلى طابعهما المحافظ حيال الاستمولوجيا الوضعية، إلى تطور مسعى توليفي بينهما، يتمثل في الإقرار بعدم قابلية الإراديات للمقايسة مع افتراض إمكانية المقارنة بينهما.

الموقف الثالث: الإراديات غير قابلة للمقايسة، لكنها تبقى قابلة للمقارنة

ينطلق أنصار هذا الموقف من رفض المسلمة الوضعية القائلة بالتطابق بين الحقيقة "النظرية" والعالم الواقعي؛ وفي مقابل ذلك، يعتقدون أن الإراديات المختلفة تقوم بتكوين (to constitute) العالم بطرق مختلفة، وبالتالي فإنه من غير الممكن معرفة العالم بشكل مستقل عن تصورنا له، مما يعني عدم إمكانية وجود معايير محايدة ومستقلة سياقياً، يمكن من خلالها تقييم الإراديات المتنافسة. غير أن غياب مثل هذه المعايير لا يعني بالضرورة أن أعضاء الجماعة المعرفية لا يستطيعون إنشاء معايير قادرة في سياقٍ ما على أداء تلك الوظيفة، حتى وإن أدى التغير في السياق إلى ضرورة إعادة فحص ومراجعة تلك المعايير. هذا الإدعاء هو ما يجعل أنصار الموقف الثالث يختلفون عن أنصار الموقف الثاني، ويجعل من أطروحاتهم منطلقاً لبعث التأملية النظرية، بمعنى التأمل في عملية التنظير داخل الحقل.

ويأتي النقاش الثالث بمثابة الإطار الاستمولوجي الذي تطور فيه هذا الموقف بمختلف تياراته النظرية. ويعتبر إسهام ألكر وبايرستكر⁽³⁴⁾ نموذجاً جيداً لإدراك مدى تأثيره بأطروحات هذا الموقف، لأنهما يؤكدان على الارتباط العميق بين السياق السياسي والاستمولوجي للمشاريع البحثية الفاعلة داخل الحقل. ويشجع هذا التأكيد على التشكيك في الفرضية الوضعية القائلة بأن الإراديات المختلفة تفسر نفس الحقيقة لكن بطرق مختلفة؛ بل يجعلها تبدو بمثابة

(34) H. R. Jr. Alker and T. J. Biersteker, (1984) "The Dialectics of World Order: Notes for a Future of International Savoir Faire," *International Studies Quarterly* 28 (1):pp121-42.

تعبير عن مشاريع سياسية مختلفة للتعامل مع العالم "كما هو". البعد السياسي المضاف على الإراديم يجعله مقبولا بقدر ما يثبت فائدته العملية في توجيه وإرشاد النشاطات المشكّلة للمشروع السياسي الذي يعمل في إطاره. من شأن الواقعية هنا أن تزودنا بمثال جيد حول صحة هذه الأطروحة. أبعد من ذلك، يرى ألكر وبايرستاكر أن الليبرالية والماركسية لا تشكلان استثناءً داخل النقاش ما بين-الإراديّات، لأن الأولى شكلت مشروعاً سياسياً للتعامل مع تزايد إمكانيات التدمير المتبادل في العلاقة بين القوتين العظميين، وذلك من خلال التأكيد على التعقيد المتزايد في علاقات الاعتماد المتبادل على المستوى العالمي، في الوقت الذي شكلت فيه الثانية مشروعاً سياسياً مناهضاً للاستعمار وللنفوذ الرأسمالي المتزايد في النظام الاقتصادي العالمي.

تأتي قابلية الإراديّات للمقارنة رغم عدم قابليتها للمقايضة من الإقرار بضرورة تجاوز الفحص النظري لمدى "تفوق" الإراديّات على بعضها البعض، الذي كان شائعاً خلال النقاش ما بين-الإراديّات، والانتقال إلى التأمل ما وراء-النظري في مدى "ملاءمة" الإراديّات، مقارنة ببعضها البعض، من أجل التعامل مع الانشغالات التي يواجهها العالم. لذلك، فإن مصالح الفاعلين الاجتماعيين، الهويات الاجتماعية والغايات السياسية يجب أن يعاد إدماجها جميعاً ضمن عملية تقييم المشاريع البحثية المتنافسة، فإذا كان من المسلم به أن الاختيار بين النظريات يتم وفقاً للمصالح الخاصة للباحث/الفاعل، فإن طبيعة تلك المصالح التي يُعرّف الباحث/الفاعل نفسه من خلالها يجب أن تكون في حد ذاتها محلاً لإعادة النظر⁽³⁵⁾.

كان من شأن المسعى التوليقي للربط بين قابلية الإراديّات للمقايضة وقابليتها للمقارنة أن اصطدم بما أسماه هووكر "المركب الاجتماعي-المعرفي-الأخلاقي" للعلم⁽³⁶⁾ داخل حقل العلاقات الدولية. في الجزء التالي، سيتم إقحام الإدعاء الأساسي للموقف الثالث إزاء إشكالية عدم القابلية للمقايضة، المتمثل

(35) Neufeld, "The Reflexive Turn and International Relations Theory," p17.

(36) Lapid, p240.

في الربط بين السياق الاستمولوجي والسياسي للمشاريع البحثية داخل الحقل (إقحام مصالح الفاعلين الاجتماعيين والغايات السياسية)، ضمن ما اعتبره يوسف لبّيد المراجعة الاستمولوجية، الأنطولوجية والأكسيولوجية للمعرفة الاجتماعية التي ينتجها حقل العلاقات الدولية.

3 - مراجعة الأسس الاستمولوجية، الأنطولوجية والأكسيولوجية للحقل

يجادل يوسف لبّيد بأن المراجعة ماوراء-النظرية لأنطولوجياً، استمولوجياً وأكسيولوجياً الحقل ترجع إلى إدراك الوعد الزائف الذي قطعتة الوضعية-التجريبية بالوصول إلى علم سلوكي قائم على التراكم المعرفي⁽³⁷⁾. تُعتبر هذه المراجعة مقدمة ونتيجة في نفس الوقت للنقاش الثالث، الذي يرتبط تاريخياً وفلسفياً بالتيارات الفلسفية والسوسيولوجية المناهضة للوضعية⁽³⁸⁾. هناك من يستعمل مصطلح الوضعية الجديدة (neo-positivism) للتعبير عن هذه التيارات⁽³⁹⁾؛ غير أن استعمال السابقة "مابعد-" (post-) يعتبر أكثر دلالة على القطيعة الاستمولوجية بين الفلسفتين. لغوياً، يرى هونيف أن استعمال السابقة (neo-) يدل على محاولة لتأهيل تيارٍ موجودٍ سلفاً⁽⁴⁰⁾؛ وهو ما لا يتفق مع المسعى "الثوري" للفلسفة مابعد-الوضعية (post-positivism) على الوضعية التقليدية.

هناك اتجاه شائع يدعو إلى فهم مابعد-الوضعية في حقل العلاقات الدولية انطلاقاً من تعارضها الجوهرى مع الفلسفة الوضعية. أجادل هنا أن هذه الطريقة من شأنها أن تسيء تقدير الانجازات الانعتاقية للفلسفة مابعد-الوضعية، والمتمثلة في تحرير الإدراك من التفكير القائم على المنطق الثنائي (binary)، القائم على وجود ثنائيات من المواقف المتسمة بالتعارض والإقصاء المتبادل، حيث يتم

(37) Lapid, p236.

(38) Ibid., p237.

(39) Christian Reus-Smit, "Constructivism," in Scott Burchill et al. (2005) *Theories of International Relations*. New York: Palgrave Macmillan, Third Edition., 194.

(40) Heikki Patomäki, (1996) "How to Tell Better Stories about World Politics?" *European Journal of International Relations* 2 (1): p129 (note 3).

تفضيل وبالتالي تهيمش أحدهما مقارنة بالآخر (العقل/المادة، الذات/الموضوع، الأنا/الآخر، الحقائق/القيم...) ⁽⁴¹⁾. ما تقوم به هذه الطريقة في نهاية المطاف لا يتعدى التأسيس لتعارض جديد داخل الحقل (مابعد-الوضعية/الوضعية) لا يبدو أنه من صميم النقاش الثالث. لذلك، فإن فحص مضامين المراجعة التي أضافها النقاش الثالث من شأنه أن يقدم فهمًا أوسع للفلسفة مابعد-الوضعية.

مراجعة الأسس الاستمولوجية للحقل

ينطوي النقاش الثالث على فحص التبادل المعرفي، ليس بين المنظرين كأفراد أو بين النظريات معزولة سياقيا ولكن، بين ما يعرف بالوحدات ماوراء-النظرية، سواء تعلق الأمر بالبرادايما (عند بانكس وهولستي)، البرامج البحثية (عند كيوهان، كراتوتشفيل وروجيي)، التقاليد البحثية (عند بايرستاك)، أو بالخطابات (عند آشلي) ⁽⁴²⁾. التعامل مع هذه الوحدات - البرادايما - نموذجًا - هو الذي أدى إلى فتح آفاق المسألة التي مست الجوانب الاستمولوجية للتنظير في العلاقات الدولية؛ وهو الذي أدى كذلك إلى تركيز الاهتمام على تصنيفات جديدة للأعمال النظرية المساهمة في الحقل، من شأنها أن تتحدى التصنيفات التقليدية، بما في ذلك التصنيف المنبثق عن النقاش ما بين-البرادايما. تستند التصنيفات الجديدة إلى خطوط فصل استمولوجية تعقدت لاحقًا لتصبح خطوط فصل أنطولوجية وأكسيولوجية؛ أهم هذه التصنيفات، النظريات التكوينية في مقابل النظريات التفسيرية، والنظريات التأسيسية في مقابل النظريات المناهضة لها.

يفصل التصنيف الأول بين النظريات التفسيرية التي تنظر إلى العالم باعتباره شيئًا يقع خارج نظرياتنا عنه، في مقابل النظريات التكوينية التي تعتبر أن نظرياتنا تساعدنا على بناء/إعادة بناء ذلك العالم. إذا كان العالم عبارة عن منظومة من

(41) Renate Kenter, "The Art of the Possible: The scenario method and the 'Third Debate' in International Relations Theory," A master thesis in international relations, University of Amsterdam, November, 1998, p6.

(42) Lapid, p240.

السلوكات، فإن النظريات التي تُكوّنُها تجعلنا نتصرف وفقا لطريقة معينة دون غيرها، فمثلا لو كانت الدولة (أ) تنظر إلى علاقاتها بالدولة (ب) على أنها عدائية بطبعها لكان سلوكها اتجاهها يختلف عن سلوكها لو كانت تنظر إليها على أنها مسالمة بطبعها. من جهة أخرى، ترى النظريات التفسيرية أن العالم الاجتماعي شبيه بالعالم الطبيعي، وأن النظريات التي نستعملها لتحليله هي مجرد نظريات تصف الوقائع بشكل موضوعي ومحايد، أما النظريات التكوينية فتتنظر إلى اللغة التي نستعملها وإلى المفاهيم التي نكوّنُها كعوامل تساعدنا على بناء/إعادة بناء تلك الوقائع⁽⁴³⁾. تتبنى النظرية الواقعية مثلا موقفا تفسيريا محضا، حيث ترى أن وظيفة النظرية هي مجرد وصف وتفسير العالم الخارج عن نطاق الإدراك، والكشف عن الأنماط المنتظمة في السلوك الدولي، وبذلك فهي تفسر العالم الاجتماعي تماما كما يتم تفسير العالم الطبيعي؛ بينما ترى النظريات التكوينية أن وظيفة النظرية تكمن في استكشاف الطرق والآليات التي يمكن من خلالها بناء نظام عالمي يسوده التعاون بين الوحدات والقوى الاجتماعية بدلا من نظام فوضوي يسوده الصراع بين الدول من أجل القوة.

وفصل التصنيف الثاني بين النظريات المناهضة للتأسيسية والنظريات التأسيسية، وهو يدور حول ما إذا كان بالإمكان اختبار وتقييم نظريتنا حول العالم باستعمال إجراءات حيادية وموضوعية، فالمواقف التأسيسية ترى أن الادعاءات حول الحقيقة يمكن الحكم عليها على أنها صحيحة أو خاطئة، أما المواقف المناهضة للتأسيسية فتري أنه لا يمكن القيام بمثل هذا الحكم طالما أنه لا توجد هناك أرضية محايدة للقيام بذلك⁽⁴⁴⁾. إنكار الحيادية يبرره رفض الاستمولوجيا مابعد-الوضعية لمبدأ البحث عن التعميمات التي تهدف للوصول إلى وقائع قابلة للتحقق منها، لأن مبدأ القابلية للتحقق في حد ذاته يفترض وجود

(43) Steve Smith and Patricia Owens, "Alternative Approaches to International theory," in John Baylis and Steve Smith (eds.) (2001) *The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations*. New York: Oxford University Press, Second Edition., 273.

(44) Ibid., p274

انفصال تام بين الوقائع والقيم⁽⁴⁵⁾، وهو أمرٌ مرفوضٌ ابستمولوجيًا بالنسبة لما بعد-الوضعيين. وتسعى المواقف المناهضة للتأسيسية، بخلفيتها ما بعد-الوضعية، إلى دفع منظري العلاقات الدولية إلى فهم كيف أن المعايير المحددة لطبيعة وآليات وأهداف المعرفة ليست من وحي الطبيعة، وإنما من وحي الإنسان، وكيف أن هذه المعايير لا تُعطى ولكنها تُصنّع، وكيف أنها لا تُفرض من خلال الطبيعة ولكن يتم تبنيها بالاتفاق بين أعضاء الجماعة المعرفية⁽⁴⁶⁾.

منهجياً، ترفض ما بعد-الوضعية الأحادية المنهجية (monism)، وهي تقليد وضعي يدعو إلى مفهوم حصري للمنهج العلمي واعتباره معياراً لتعريف العلم وتمييزه عن التأمّلات اللاعلمية أو السابقة للعلم؛ في المقابل، تتبنى هذه الابستمولوجيا موقفاً ينزع نحو التعددية المنهجية ويقدم فهمًا مغايرًا للعلم⁽⁴⁷⁾، فهو ليس نتاجاً معزولاً عن سياقه التاريخي والاجتماعي، ولكنه نشاط اجتماعي معقد لا يتم تقييمه من خلال معيار موضوعي محدد سلفاً، وإنما من خلال معايير مبنية سياقياً ومتغيرة تبعاً لتغير السياق التاريخي والاجتماعي. تتعارض التعددية المنهجية مع التقليد الوضعي في سعي الجماعة المعرفية المتواصل للحفاظ على حالة الإجماع العلمي، وهو التقليد الذي حافظ عليه توماس كُون عندما لازم بين الفشل في الوصول إلى حالة الإجماع والفشل في تحقيق التقدم النظري داخل الحقل المعرفي⁽⁴⁸⁾. يمكن تفسير هذا الرفض لمفهوم الإجماع، داخل النقاش الثالث، من خلال ربطه فلسفياً بتمجيد الوضعيين للأحادية المنهجية، مما يضيف الشرعية على استبعاد تقاليد فكرية قائمة بذاتها بحجة أنها لا تواكب المفهوم الوضعي للعلم، القائم على المنهج العلمي. لذلك، يبدو واضحاً أن التقديس المستمر لحالة الإجماع داخل الجماعة المعرفية من شأنه أن يبقّي على حدود التقدم النظري، في حين أن مبادرات التحدي والانشقاق عن حالة الإجماع هذه فقط بإمكانها أن تدفع بالتقدم النظري نحو الأمام.

(45) Chris Hendershot, "Beyond Dichotomies: A Reflexive Engagement of Critical Reflexivity," YCISS Working Paper Number 28, May 2004; p 2.

(46) Ibid., p 3.

(47) Lapid, p 243.

(48) Ibid., p244.

من جهة أخرى، تقوم مابعد-الوضعية على مساءلة الخيارات المنهجية الوضعية، المتمثلة في العقلانية والتجريبية، حيث أن العقلانية تقوم على الاستنباط العقلي لمجموعة من المبادئ من أجل الوصول إلى نموذج كلي للحقيقة، أما التجريبية فتعتمد على الملاحظة باستعمال الحواس، وتجميع المعطيات والوقائع من أجل الكشف عن الحقيقة؛ الجمع بين المفهومين يعطينا ما يعرف بالوضعية المنطقية، وهي تقر بأن الملاحظة الموضوعية، التي تعني أن الباحث يلاحظ بدون أن يؤثر في ما يلاحظه، من شأنها أن تسهل على الباحث الوصول إلى معرفة عقلانية متحررة من القيم، والتي تعبر عن الحقيقة. وتذهب في النهاية إلى اعتبار هذا الشكل هو الشكل الوحيد للمعرفة⁽⁴⁹⁾. وقد واجه هذا الافتراض انتقادا ابستمولوجيا حادا ينطلق من التشكيك في صيغته الرئيسية؛ فإذا كان التجريبيون يؤكدون أننا نعرف فقط ما نستطيع ملاحظته، مما يعني أننا لا نستطيع أن نعرف ما لا يمكن ملاحظته، فإنه ليس هناك مسوغ لافتراض أن الكيانات التي تقوم عليها النظريات الوضعية نفسها (كالواقعية) هي كيانات موجودة فعلا، لأن الباحث في الواقع لا يستطيع أن يخضع للملاحظة كلا من الدولة وبنية النظام الدولي. وقد أسس هذا النقاش للفلسفة مابعد-التجريبية التي تقر بعدم إمكانية إخضاع جميع الوقائع للملاحظة والتجريب، وعدم إمكانية عقلنة القوى غير المادية الدافعة للتغيير في العلاقات الدولية كالأفكار والهويات، وهي القوى التي أغفلتها النظريات الوضعية نظرا لعدم ملائمتها المنهجية.

مراجعة الأسس الأنطولوجية للحقل

من الواضح أن هناك تداخلا بين الجوانب الابستمولوجية والأنطولوجية في النقاش الثالث. يرى ألكسندر وندت أن كل نظرية يجب أن تُبنى على خيارات أنطولوجية تتعلق بالكيانات⁽⁵⁰⁾ (الوحدات) التي تقوم عليها الدراسة؛ فالواقعية

(49) Kenter, p6.

(50) Alexander Wendt, (1987) "The Agent-Structure Problem in International Relations Theory," *International Organization* 41 (1): 369-370.

مثلا تتبنى أنطولوجيا مادية متمركزة حول الدولة وتفترض مسبقا أن العلاقات الدولية تجري في بنية فوضوية للنظام الدولي، لذلك فإن المراجعة الاستمولوجية للحقل قامت على التشكيك في جدوى النظريات المتمركزة حول الدولة، ودفع الاهتمام جديا نحو بناء مقاربات أكثر انفتاحا على الطبيعة الجديدة لأنطولوجيا الظاهرة الدولية، سواء فيما يتعلق بالفواعل (الكم، الطبيعة، التوقع، دوافع السلوك، ونواتج التفاعل)، أو فيما يتعلق بانعكاس التصور الذي نعطيه للفاعل على البنية الاجتماعية والدولية على حد سواء.

هناك جدل قد يبدو غير قابل للحسم، ولكن مداخلاته الأساسية ذات قيمة تحليلية هنا، يتعلق هذا الجدل بالعلاقة بين الانطولوجيا والاستمولوجيا، أيهما تحرك الأخرى. بالنسبة لكولين وايت، الطبيعة الأنطولوجية للظاهرة هي التي تحدد المنهجية الملائمة للدراسة⁽⁵¹⁾، وبالتالي فهي التي تحدد الأسس الاستمولوجية للتنظير لها. تبدو هذه العلاقة سليمة تماما في حالة النقاش الثالث، حتى وإن ظهر هناك من يجادل بأن المراجعة الاستمولوجية للحقل تمت قبل نهاية الحرب الباردة، أين حدث التحول في أنطولوجيا العلاقات الدولية. يمكن المحاجة ضد هذا الطرح بالقول أن الانعكاس الفعلي للاستمولوجيا مابعد-الوضعية على الحقل لم يتجل إلا مع نهاية الحرب الباردة ومساءلة المنطلقات الأنطولوجية للنظريات العقلانية بعد فشلها الذريع في التنبؤ، أو على الأقل تفسير الطريقة التي انتهت بها الحرب الباردة. وقد انعكست المراجعة الاستمولوجية للحقل، التي تعززت بإعادة النظر في الانطولوجيا التقليدية للعلاقات الدولية، من خلال ازدهار العديد من المقاربات البديلة التي أصبحت تعرف بانتمائها للاستمولوجيا مابعد-الوضعية بمختلف توصيفاتها، التكوينية، التأملية، والمناهضة للتأسيسية، على نحو ما سبق.

كان من شأن النقاشات التي أطلقتها نهاية الحرب الباردة في وقت كان فيه الحقل مُفعَّمًا بالتفاؤل إزاء التقدم داخل النقاش ما بين-البرادايماث الثلاثة في بداية الثمانينات⁽⁵²⁾،

(51) Douglas Porpora, "Agents, Structures and International Relations: Politics as Ontology, by Colin Wight," *Reviews* Vol. 6: p308.

(52) Stephen M. Walt, "International relations: One world, many theories," *Foreign Poli-*

أو على الأقل داخل النقاش بين الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة مع نهاية الثمانينيات، أن تركت انطباعاً بأن الحقل مازال غير قادر على التحرر من التמוضع الثنائي القائم على التعارض بين المواقف النظرية المناقشة. لاحظ وايت، على سبيل المثال، أن المواقف المنحازة للبنية (في النقاش حول البنية والفاعل) تعمل أيضاً ضمن مستوى التحليل البنيوي الكلي (في النقاش حول المستوى الكلي والجزئي)، وتلتزم بتفسير السلوك (في النقاش بين الفهم والتفسير) من خلال استعمال مناهج كمية (النقاش حول المناهج الكمية والكيفية)؛ وفي مقابل ذلك، لاحظ أن المواقف المنحازة للفاعل تفضل العمل ضمن مستوى التحليل الاجتماعي الجزئي، وتبدي اهتماماً بفهم السلوك الفردي من خلال استعمال مناهج كيفية⁽⁵³⁾.

إذا استندنا إلى إدعاء وندت بأن كل نظرية يجب أن تُبنى على خيارات أنطولوجية تتعلق بالكيانات⁽⁵⁴⁾ أو الوحدات التي يقوم عليها التنظير، فإنه من الممكن تحليلياً المجادلة بأن المراجعة الأنطولوجية للحقل انطلقت من محاولة إعادة النظر في العلاقة الآخذة في التفكك بين النزعة دولية التمركز للتنظير في العلاقات الدولية من جهة، بدليل الاستمرار في اعتبار تسمية الحقل المعرفي مقتصرة على التفاعلات بين الدول (inter-national)، والاتجاهات غير الدولية (مادون وما فوق الدولة) متزايدة التأثير في تشكيل أنماط التفاعلات العالمية من جهة أخرى، هذا إذا سلمنا بأن استخدام صفة "الدولية" ينسحب فقط على التفاعلات بين الدول. بصيغة أخرى، يمكن القول أن المراجعة مست في الأساس الافتراض التقليدي بأن الدولة هي "شرط مسبق للسياسة [الدولية]"⁽⁵⁵⁾.

وعليه، فإن النقاش الثالث ينطوي على محاولةٍ ابستمولوجية لتقويض البناء الأنطولوجي للنظريات التفسيرية، حيث يرفض مابعد-الوضعيون التصور بين-الدولتي للنظام الدولي القائم على فرضية الفوضى كمعطى مسبق، وسعي

cy, Issue 110, Spring 1998, p35.

(53) Porpora, pp308-309.

(54) Wendt, "The Agent-Structure Problem in International Relations Theory," pp369-370.

(55) K. Shaw, (2004) "Knowledge, foundations, politics," *International studies review* 6 (4): 11.

الدول الأزلي لحماية وتعزيز مصالحها المحددة مسبقاً، مما يؤلّد ما يُسلم به الواقعيون على أنه حالة من الفوضى "المستعصية"⁽⁵⁶⁾. وتعود أبرز مراجعة لأنطولوجيا العلاقات الدولية إلى فترة نهاية الحرب الباردة، حيث انكشف وهم القدرة التفسيرية والتنبؤية التي تدعيها النظريات التفسيرية، بحيث لم تستطع تلك النظريات تقديم فهمٍ سياقي بَناءٍ للكيفية التي انهار بها الاتحاد السوفييتي، ما أدى إلى تغيير بنية النظام الدولي والعلاقات الدولية المشكّلة له. لذلك، فإن ظهور البنائية الاجتماعية واستنكارها للتركيز العقلاني على القوى المادية في تفسير العلاقات الدولية كان من شأنه أن يزودنا بفهمٍ للافتراضات الأنطولوجية للمواقف النظرية مابعد-الوضعية؛ حيث يذهب البنائيون إلى إعادة الاعتبار لدور الأفكار في تغيير المصالح والهويات التي تعتبرها الواقعية ثابتة، وهو (ثبات الهويات والمصالح) أصل استعصاء معضلة الفوضى في العلاقات الدولية.

لاشك أن للأدوات التفكيكية المناهضة، التي استعملها مابعد-الوضعيون، دورٌ أساسي في دفع المراجعة الأنطولوجية للحقل نحو إعادة تشكيل فهمنا للعلاقات الدولية مابعد-الحرب الباردة، لأن هذه المراجعة بخلفتها الاستمولوجية اللاوضعية تفترض مسبقاً أن المفاهيم والمعاني التي نكونها حول العالم ليست من صميمه، وإنما تُبنى ويُدافع عنها كما يمكن تحديدها. ويبقى الهدف الأساسي من هذه الأدوات هو مشكلة الإجابات، والقيام بقلب عملية البناء من أجل الكشف عن الطابع الإشكالي للأبنية الاجتماعية والسياسية المسلّم بصحتها⁽⁵⁷⁾، كالفوضى على سبيل المثال. وطالما أن النقاش الثالث يتضمن فتح المجال لإشكاليات جديدة⁽⁵⁸⁾، فقد أدت مسالة دور القيم في عملية التنظير إلى مراجعة ما اعتبره ليبد الأسس الأكسيولوجية للحقل.

(56) في عام 1951، كتب باترفيلد أنه لا توجد هناك إشارة على أن البشر بإمكانهم التغلب على هذه المعضلة المستعصية (الفوضى). أنظر: John Baylis, "International and Global Security in the Post-Cold War Era," in Baylis and Smith (eds.), p304.

(57) Lapid, p242.

(58) Richard Ashley, (1988) "Untying the Sovereign State: A double Reading of the Anarchy Problematique," *Millennium* 17 (2): p189.

مراجعة الأسس الأكسيولوجية للحقل

تنطوي المراجعة الأكسيولوجية للحقل على مشكلة مقولة الفصل بين الوقائع والقيم، وهو ما يجعل فهم المضامين الأكسيولوجية للنقاش الثالث بمعزل عن مضامينه الاستمولوجية والأنطولوجية أمرًا غير مجدٍ، لأن مسألة دور القيم في دراسة العلاقات الدولية تكون قد حدثت في السياق الأوسع للفلسفة مابعد-الوضعية.

المشكلة المعيارية أو إشكالية علاقة الوقائع بالقيم ليست وليدة النقاش الثالث؛ فقد استندت مثلا الرواية السائدة للنقاش الأول في جوهرها إلى إدعاء الواقعية قدرتها على التأسيس لعلم وضعي يتجاوز الأطروحات المعيارية للمثالية، وحتى بالنسبة للرواية السائدة للنقاش الثاني، فقد استندت في جانب منها إلى احتجاج السلوكية على فشل الواقعية التقليدية في "تأهيل" حقل الدراسات الدولية، و"إنقاذه" من حالته الوصفية والمعيارية⁽⁵⁹⁾. إذا، يتضمن الإسهام الأكسيولوجي للنقاش الثالث مسألة كيف أن تاريخ الحقل، في ظل الهيمنة الوضعية، لا يتعدى السعي لاستبعاد الاهتمامات المعيارية، تكريس الفصل بين الوقائع والقيم، ومن ثم استبعاد دور المنظر كفاعل اجتماعي⁽⁶⁰⁾. لقد تم إقصاء الاهتمامات المعيارية من الحقل بدعوى أنها تنزع عنه صفة العلم⁽⁶¹⁾، كما تم إقصاء الطبيعة الاجتماعية للمنظر بدعوى أنه فاعل حيادي، موضوعي ومتحرر من قيمه الاجتماعية وهو بصدد القيام بوظيفته العلمية.

كان من شأن المداخلات الأكسيولوجية للنقاش الثالث "أن أعادت إبراز المقاربة المعيارية لنظرية العلاقات الدولية"⁽⁶²⁾، كما أدت إلى "إعادة استكشاف ما يُعرف بالنظرية السياسية الدولية المعيارية"⁽⁶³⁾. تجادل هذه المداخلات بأن

(59) Smith, "Paradigm Dominance in International Relations," p192.

(60) Eduardo S. Neves-Silva, "Critical Theory and Post-positivism: IR and the significance of Philosophy," Paper prepared for the SGIR Sixth Pan-European Conference on International Relations, Turin, 12-15 September 2007; p9.

(61) Wight, "Philosophy of Social Science and International Relations," in Walter Carlsnaes et al. (eds.) (2002) *Handbook of International Relations*. London: Sage., p27.

(62) Smith and Owens, p278.

(63) Brian Schmidt, "On the History and Historiography of International Relations," in Carlsnaes et al., 15.

الفصل بين الوقائع والقيم يطرح مشكلتين أساسيتين: تتعلق الأولى بتضييق مجال السياسة الدولية، وجعلها تقتصر فقط على ما هو كائن فعلا في الوجود الحقيقي، بعد أن استمر المهتمون بالسياسة الدولية منشغلين لقرون متواصلة بما يجب أن يكون، من خلال كشف مكان القوة والضعف في الترتيبات السياسية الموجودة بحثا عن نموذج أفضل. أكثر من ذلك، يعبر هذا التضييق عن حركة سياسية محافظة تستهدف الإبقاء على الترتيبات السياسية الموجودة. إذا كان الفصل بين الوقائع والقيم يجعلنا نناقش فقط كيف تعمل الأشياء، وليس لماذا تعمل بالطريقة التي تعمل بها، فإننا بذلك نجعل التقسيمات القائمة للقوة تبدو طبيعية، وبالتالي ننزع الشرعية عن الأسئلة التي يمكن أن تمس بتلك التقسيمات، بدعوى أنها أسئلة معيارية ومفعمة بالقيم. أما المشكلة الثانية فتتعلق بكون الفصل بين الوقائع والقيم وتهميش المسائل المعيارية يتعارض مع الافتراض بأن جميع النظريات تعكس قيما معينة. يجادل كل من سميث وباتريسيا أوانز بأن "جميع النظريات لها قيم [تعكسها] وتتخلل تحليلاتها، بدءا من الوقائع التي تختارها للقيام بتفسيرها، مروراً بالمناهج التي تستعملها لدراسة تلك الوقائع، وصولا إلى التوجيهات السياسية التي تقترحها"⁽⁶⁴⁾. هذا لا يجعل من المشكلة المعيارية مشكلة منهجية فقط، ولكن يجعل منها مشكلة أنطولوجية (ماذا؟) وابستمولوجية (كيف؟) في نفس الوقت⁽⁶⁵⁾.

أدت مراجعة العلاقة بين الوقائع والقيم إلى الكشف عن الطابع الخفي للمنطلقات والمضامين المعيارية للنظريات المساهمة في الحقل، مما جعل من كلمات كوكس "النظرية هي دائما لخدمة شخص ما، أو هدف ما"⁽⁶⁶⁾ من أكثر العبارات اقتباسا في أدبيات نظرية العلاقات الدولية الصادرة حديثا؛ أبعد من ذلك، أدت هذه المراجعة إلى إعادة النظر في طبيعة الاختلاف بين النظريات، فهي لا تتعلق

(64) Smith and Owens, p279.

(65) Jonathan Joseph, (2007) "Philosophy in International Relations: A Scientific Realist Approach," *Millennium* 35 (2): p 348.

(66) Cox, p 128.

فقط بالتفسيرات، ولكنها تتعلق كذلك بالقيم التي تُبنى على أساسها وبالمشاريع السياسية المختلفة التي تخدمها⁽⁶⁷⁾. وإلى جانب رفض مقولة الوجود المستقل للوقائع، والتأكيد على كون القيم والمصالح تشكل جزءاً لا يتجزأ من عملية التنظير، ما ينزع عن النظريات طابع الحياد ويجعلها معيارية دائماً، فقد أسفرت المراجعة الأكسيولوجية للحقل عن إطلاق دعوة صريحة لتسييس الحقل⁽⁶⁸⁾.

لقد كان للواقعية الدور الأساسي في استبعاد الاعتبارات المعيارية من التفكير كما من الممارسات الدولية، وذلك عندما كرست الاعتقاد بأن الاستقرار في النظام الدولي يمكن تحقيقه والمحافظة عليه فقط من خلال ميزان القوة وليس من خلال المعايير وقواعد القانون الدولي⁽⁶⁹⁾. مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية، ظهرت الفجوة بين المنظومة القانونية التي باشرتها الأمم المتحدة وبين استراتيجيات الردع والاحتواء التي عكست الإدراك الواقعي للعلاقات الدولية. أدى التوازن النووي داخل النظام ثنائي الأقطاب، خلال الحرب الباردة، دوراً كبخاً أمام اندلاع أزمات من شأنها أن تفضي إلى التدمير المتبادل؛ ومرة أخرى، لم يكن للمعايير دخلٌ كبير في التوازن النسبي للنظام الدولي، وقد لعبت الواقعية دوراً توجيهياً في تزويد صناع السياسة الخارجية الأمريكية بالنماذج "السلوكية" اللازمة. وقد شجعت نهاية الحرب الباردة بالطريقة التي انتهت بها النخبة الأكاديمية والسياسية الأمريكية على الاحتفاظ برأي محافظ إزاء السياسات الدولية القائمة على القوة، بدل التفكير في إعادة الاعتبار لدور المعايير⁽⁷⁰⁾.

بدأ هذا التنكر للتفكير المعياري يتراجع بفضل النقاش الثالث، خاصة من خلال الموقف الثالث إزاء إشكالية عدم قابلية الإراديات للمقايسة، الذي تمت مناقشته آنفاً، والذي أعطى دفعا قويا لإقحام المصالح، الهويات الاجتماعية

(67) Neufeld, "Reflexivity and International Relations Theory," p58.

(68) Ibid., p 76.

(69) Richard Falk, (2005) "Recovering Normative Consciousness," *International Relations* 19 (1): 83.

(70) ما أسماه فالك "الانحطاط المعياري" في السياسة الدولية استمر مع وصول جورج بوش الابن للرئاسة، أحداث 9/11 ثم إعلان "الحرب العالمية على الإرهاب". أنظر: Falk, 84-86

والغايات السياسية وإعادة إدماجها ضمن عملية تقييم المشاريع البحثية المتنافسة. ويتمثل الإسهام الأساسي للمداخلات المعيارية ضمن النقاش الثالث في إثراء الأجندة المعيارية للحقل، التي تم إقصاؤها خلال فترة الهيمنة الوضعية بدعوى تعارضها مع الطموح العلمي للحقل، مثل قضايا التدخل الإنساني، أخلاقيات استعمال القوة والمسؤولية الأخلاقية للمؤسسات الدولية. بهذا المعنى، النظرية المعيارية لها علاقة مباشرة بالسياسة الخارجية، وعليه فإن المنظرين الذين يزعمون أن النظرية لا ينبغي أن تكون معيارية قد لا يكونون قادرين على مناقشة العديد من القضايا المحورية في الأجندة الراهنة للسياسة الخارجية⁽⁷¹⁾.

يمكن، مما سبق، القول أن المراجعة الأكسيولوجية للنقاش الثالث أضافت بعداً آخرَ مهمّاً للنظريات المساهمة في الحقل، يتمثل في البعد المعياري، وعليه فإن جميع النظريات تقوم على افتراضات معيارية، سواءً تم ذلك بشكل صريح أو غير صريح. وهذه في حد ذاتها تمثل قيمة مضافة، لأن الدراسات النظرية السابقة للنقاش الثالث كانت تفترض أن النظريات تستند فقط إلى افتراضات إبستمولوجية وأنطولوجية، في الوقت الذي تم فيه تجاهل الافتراضات الأكسيولوجية. هذا ما دفع بيوسف لبيد إلى اعتبار هذا النقاش بمثابة النقاش الثالث الم حدد لهوية الحقل⁽⁷²⁾.

4 - حالة الحقل خلال النقاش الثالث: حدود الاتصال المعرفي بين طرفي النقاش

هناك إجماعٌ حول الإضافات غير المسبوقة للنقاش الثالث، إذ أن حالة الحقل مع نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات كان من شأنها أن تؤكد نبوءة جيمس درديران عندما تنبأ بأن التحول الفكري الذي يحمله النقاش الثالث "ييشر بتعددية جديدة"⁽⁷³⁾. يمكن المجادلة بأن المداخلات الأساسية للنقاش الثالث، بالشكل الذي تمت مناقشته، لم تؤد فقط إلى خلق خطوط فصل جديدة بين

(71) Ibid., p280.

(72) Lapid, p237.

(73) James Der Derian, (1988) "Introducing Philosophical Traditions in International Relations," *Millennium* 17 (2): p190.

نظريات العلاقات الدولية (وضعية - مابعد وضعية؛ تفسيرية - تكوينية؛ تأسيسية - مناهضة للتأسيسية؛ تأملية - عقلانية)، ولكنها انعكست، بشكل ربما أكثر وضوحًا، على مدى التنوع في تلك النظريات. غير أن الإشكالية التي بقيت مستعصية بالنسبة لمحاولات تقييم حالة الحقل كانت ومازالت تكمن في مدى إمكانية الإقرار بأن ما أسماه سميث "الانتشار النظري" (theoretical proliferation) يمكن أن يعبر عن تعددية نوعية وليس عن مجرد تنوع كمي داخل الحقل؛ على أن إنكار التعددية يعني بالضرورة الإقرار بوجود حالة من الهيمنة أيا كان حجم التنوع النظري. تنعكس حالة التعددية/الهيمنة على نمط الاتصال المعرفي بالشكل التالي: كلما اتجه الحقل نحو التعددية النظرية كلما ازدهر الاتصال المعرفي بين النظريات المساهمة؛ وكلما اقتربت حالة الحقل من هيمنة نظرية/نظريات معينة كلما تراجعت مستويات الاتصال المعرفي بينها، لينتهي المطاف بالنقاش السائد إلى (إعادة) إنتاج ممارسات الإقصاء المتبادل بين المواقف النظرية.

مبدئيًا، سيتم مناقشة حالة الحقل من خلال فرضية التنوع، وهي فرضية قابلة للإثبات بمجرد تسجيل العدد المتزايد من المقاربات التأملية القائمة على نقد المقاربات التي هيمنت على النقاش مابين-البرادايما أو ما يعرف بنظريات "الاتجاه السائد" (العقلانية). لتبسيط صورة التنوع التي بدا عليها حقل العلاقات الدولية خلال النقاش الثالث، يمكن القول أنه إلى جانب نظريات "الاتجاه السائد" والماركسية بقدر أدنى من الأهمية، ظهرت مجموعة من المقاربات البديلة⁽⁷⁴⁾، تحاول "إعادة تقييم الخيارات النظرية للحقل في الحقبة مابعد-الوضعية"⁽⁷⁵⁾. تتضمن هذه المقاربات البديلة بشكل أساسي: النقدية، النسوية، ما بعد - الحداثة، ما بعد - البنيوية، ما بعد - الكولونيالية، المدرسة الانجليزية، وإسهامات علم الاجتماع التاريخي والاقتصاد السياسي الدولي؛ على أن كل هذه المقاربات تقريبا تنطوي على زخم من التنويعات، بل إن بعضها ينطوي على نقاشات ضمنية⁽⁷⁶⁾ قد

(74) Smith and Owens, p271.

(75) Lapid, p237.

(76) Schmidt, "On the History and Historiography of International Relations," p15.

تذهب إلى حد التأثير على اتساقها النظري. في ما يلي، ينتقل المقال إلى مشكلة حالة التعددية التي تنبأ درديران بأن الحقل سيعرفها خلال النقاش الثالث، وذلك من خلال فحص أنماط الاتصال المعرفي بين طرفي هذا النقاش.

أجادل هنا، استناداً إلى نيفيس سيلفيا⁽⁷⁷⁾، بأن النقاش الثالث لا يشكل استثناءً مقارنة بالنقاشات السابقة؛ فقد بقي موسوماً بالتعارض الثنائي وسوء الفهم المتبادل بين نظريات "الاتجاه السائد" والمقاربات البديلة أكثر من كونه فضاءاً للتبادل المعرفي بينها. يرى واينر، من جانبه، أن النقاش الثالث عرف درجة عالية من انعدام الاتصال المعرفي⁽⁷⁸⁾ بين الأطراف المناقشة، ربما بشكل لا يختلف عن النقاشات السابقة. يبدو هذا المشهد مُخيّباً للآمال التي كانت معقودة على النقاش الثالث في تحرير الحقل من حالات التعارض الثنائي بين المواقف المتمسكة بالإقصاء المتبادل⁽⁷⁹⁾.

هناك ثلاثة نماذج لخبية الأمل هذه. يتمثل النموذج الأول في إنكار كيوهان للمقاربات التأميلية كبرنامج بحثي داخل الحقل؛ حيث يرى أن المشكلة الأساسية بالنسبة للتأملين هي "افتقارهم إلى برنامج بحثي واضح، وطالما أنهم غير قادرين على وضع برنامج مماثل، فإنهم سيقفون على هامش الحقل"⁽⁸⁰⁾. تكمن المشكلة في أطروحة كيوهان في كونها تستند إلى المنطلق الاستمولوجي للعقلانية⁽⁸¹⁾، لأنها تطالب التأملين بتطوير "نظريات قابلة للاختبار"، التي بدونها سيكون من غير الممكن تقييم برنامجهم البحثي⁽⁸²⁾. يحدث هذا بالرغم من أن كيوهان لا يبدو جاهلاً بالرفض المسبق الذي يبديه التأمليون للمنطقات الاستمولوجية العقلانية، بما في ذلك قابلية النظريات للتقييم من خلال مدى

(77) Neves-Silva, p6.

(78) Wiener, Antje. "Constructivist Approaches in International Relations Theory: Puzzles and Promises," Constitutionalism Webpapers, Conweb, No. 5/2006; p4.

(79) Kenter, p6.

(80) Robert Keohane, *International Institutions and State Power*. (Westview: Boulder, CO, 1989), pp173-174.

(81) Smith, "The Discipline of International Relations," p386.

(82) Keohane, p173.

قابليتها للاختبار. النموذج الثاني لمحاولة نزع الشرعية⁽⁸³⁾ عن المقاربات التأملية كبديل نظري يتمثل في ستيفن والت الذي اعتبرها "أقلية منسقة" قادرة فقط على النقد وعاجزة عن تقديم بديل "إيجابي" للاتجاه السائد⁽⁸⁴⁾. أما النموذج الثالث فيأتي من قيام كاتزنشتاين، كيوهان وكراسنر بإقصاء إسهامات مابعد-الحدثة من المشروع البحثي لحقل العلاقات الدولية، واعتبارها "تقع بشكل واضح خارج المشروع البحثي للعلوم الاجتماعية"⁽⁸⁵⁾.

لفهم انعدام الاتصال المعرفي داخل النقاش الثالث، يمكن العودة إلى مفهوم عدم قابلية المقاربات المناقشة للمقايضة. لا يتعلق الأمر هنا فقط بالاختلاف الشديد في المنطلقات، ولكنه يتعلق كذلك، حسب ماكينلاي وليتل⁽⁸⁶⁾، بالاتساق المعقد داخل كل مجموعة على حدّ، إضافة إلى اختلاف أهدافها ونظمها المعرفية، مما يجعل من أي نقاش بينها أمراً مستعصياً؛ ويبقى الشكل الوحيد الممكن للنقاش هو ذلك الذي يحدث داخل المجموعة الواحدة. ويرتبط مفهوم عدم القابلية للمقايضة بالمواقف المناهضة للتأسيسية، التي تنكر وجود أسس موضوعية خارج أي عمل نظري من شأنها أن تلعب دور الحَكَم (arbiter) المحايد بين مختلف النظريات المتنافسة⁽⁸⁷⁾، وهو ما فاقم أكثر من مشكلة انعدام الاتصال بين هذه النظريات، لأن النقاش المنتظر منها أن تخوضه هو نقاش عقيم سلفاً، طالما أنه لن يفضي إلى حد أدنى من التقارب والاتفاق حول القضايا الأساسية.

أكثر من ذلك، هناك من يذهب إلى اعتبار أن خطوط الفصل الناجمة عن حالة عدم القابلية للمقايضة لا تفصل فقط بين الوضعيين ومابعد-الوضعيين، ولكنها تفصل كذلك بين مابعد-الوضعيين أنفسهم⁽⁸⁸⁾. بصيغة أخرى، يمكن القول بأن

(83) Smith, "The United States and the Discipline of International Relations," p73.

(84) Walt, p32.

(85) Peter J. Katzenstein; Robert O. Keohane and Stephen D. Krasner, (1998) "International Organization and the Study of World Politics," *International Organization* 52 (4): p678.

(86) Neufeld, "Reflexivity and International Relations Theory," p70.

(87) Vendulka Kubáľková, (2000) "Towards an International Political Theology," *Millennium* 29 (3): p82.

(88) Helena Rytövuo-Apunen, (2005) "Forget 'Post-Positivist' IR! The Legacy of IR

مفهوم عدم القابلية للمقايضة لا ينسحب فقط على التعارض القائم بين المواقف الوضعية في مقابل المواقف مابعد-الوضعية، ولكنه ينسحب كذلك على المواقف مابعد-الوضعية فيما بينها، هذا ما دفع بـ سميث إلى المجادلة بأن ما يوحد التأمليين هو معارضة ونقد العقلانية أكثر من البحث عن بديل مناسب لها⁽⁸⁹⁾.

إذا كنا بصدد الحكم على النقاش الثالث بـ "الفشل" في الانعتاق من حالة انعدام الاتصال بين المقاربات المناقشة، فإن ذلك يعزى في جانب مهم منه إلى حدود البديل الذي حاولت مابعد-الوضعية أن تطرحه في مواجهة "الاتجاه السائد". يُعتبر الفعل المتعلق بإطلاق التسميات (naming) هنا ذا دلالة تحليلية هامة. إذا حللنا مثلاً مصطلح "مابعد-الوضعية"، يمكن بشكل استدلالي أن نخلص إلى كون المشروع النظري لمابعد-الوضعية، بمختلف أبعاده، يفتقر بشكل مُخلٍّ إلى المضمون "البديل" للوضعية، لأنه ببساطة يفتقر إلى تسمية "بديلة". والأمر نفسه ينسحب على جميع الفلسفات المابعدية، وبشكل أقل دلالة على ما يعرف بالنظريات النقدية، وهو التوصيف الذي يتم إطلاقه على مجمل المقاربات المناهضة للوضعية⁽⁹⁰⁾. إذا كانت هذه النظريات تشكل استجابة لما يمكن اعتباره أزمة في الفلسفة الحدائية، فمن المثير للاهتمام أن ندرك أن عجزها عن اقتراح تسميات بديلة⁽⁹¹⁾ يمكن أن يؤثر على إفلاس مشروعها النظري البديل. يبدو أن الارتباط بين الموقفين المشكلين للنقاش الثالث (الوضعية ومابعد-الوضعية) ليس ارتباطاً اصطلاحياً فقط من خلال استعمال السابقة "مابعد-"، ولكنه ارتباطٌ مضميني في الأساس. وهذا ما يبرر الاتجاه الشائع لدى طلبة الحقل في تقديم مابعد-الوضعية انطلاقاً من إبراز تعارضها الجوهرى مع الوضعية. عدم التشكيك في جدوى هذا الاتجاه هو الذي يؤسس للتعارض الجديد بين الوضعية ومابعد-الوضعية، ويضع تعددية الحقل خلال النقاش الثالث موضع المساءلة، طالما أن مفهوم التعددية

Theory as the Locus for a Pragmatist Turn," *Cooperation and Conflict* 40 (2): p151.

(89) Smith, "The Discipline of International Relations," p383.

(90) Brown, "Turtles All the Way Down," p214.

(91) باستثناء البنائية والنسوية، حافظت كل من مابعد-البنوية ومابعد-الحدائية على ارتباطها الاصطلاحي بالبنوية والحدائية، رغم ادعائها بشأن تقديم مشاريع نظرية بديلة.

يتطلب بلوغ الحقل درجة متقدمة من "النضج النظري" ينطوي على فهم ما هو مشترك بين المواقف المناقشة أكثر مما ينطوي على كشف التناقضات التي تجعل منها مواقف متعارضة⁽⁹²⁾.

بالرغم من أهمية القيمة التي أضافها النقاش الثالث داخل الحقل، والمتمثلة في إثراء حالة التنوع التي لم يسبق أن عرفها الحقل خلال النقاشات السابقة، إلا أن حالة التنوع هذه بقيت بعيدة عن الانتقال به من ممارسات الهيمنة وصولاً إلى التعددية النظرية. يمكن رسم صورة أبسط إذا ما قلنا بأن حالة التنوع لم تكن إلا داخل طرف مناقش واحد، أما داخل الحقل بشكل عام فقد كان الأمر مختلفاً تماماً. من شأن الطريقة التي يتم بها تقديم حالة الحقل في هذه المرحلة أن تؤيد هذا النوع من الحجج، حيث يجادل جارفيس مثلاً أن مساءلة أنطولوجيا الدولة وحدود الاستمولوجيا الوضعية جعلت الحقل أمام طريقتين: "الاتجاه السائد" (خاصة في الولايات المتحدة)، أو المنظور مابعد-الحداثي أو مابعد-البنوي، الذي رغم أنه أقل هيمنة إلا أنه الأكثر قدرة على التحدي⁽⁹³⁾.

يمكن العودة هنا مرة أخرى إلى الدلالة التحليلية للفعل المتعلق بإطلاق التسميات، فمصطلح "الاتجاه السائد" (mainstream) ينطوي على فكرة الهيمنة بشكل يوحي بأن المقاربات التي لا تنتمي إليه إنما تقع على هامش الحقل. يتفق هذا الاستدلال مع التقليل الذي أبداه جارفيس من هيمنة المقاربات مابعد-الحداثية ومابعد-البنوية. هناك جانب آخر من جوانب الهيمنة في طريقة تقديم "الاتجاه السائد"، يتمثل في تقديمه من خلال التشديد على التوليفة نيو-نيو (الجديدة-الجديدة) التي شكلت خلاصة النقاش بين الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة حول مفهوم ومضامين الفوضى، مشكلة المكاسب النسبية والمطلقة،

(92) Neves-Silva, p 7.

(93) Darryl S. L. Jarvis, "Toward an Understanding of the Third Debate: International Relations in the New Millennium" in Darryl S. L. Jarvis (ed.) (2002) *International Relations and the Third Debate: Postmodernism and its Critics*. USA: Greenwood Publishing Group, p 2.

والتجاذب بين التعاون والتوزيع⁽⁹⁴⁾. وقد فاقم هذا النقاش الذي حدث داخل
البراداييم العقلاني من مشكلة انعدام الاتصال المعرفي مع البراداييم التأملي، ما
دفع ببيترون للقول بأن مركز الحقل، المتمثل في العقلانية، لم ينخرط في نقاش
يُعتد به مع [محيطه]، المتمثل في الأصوات التأملية المهمشة⁽⁹⁵⁾.

تختلف أسباب انعدام الاتصال المعرفي داخل النقاش الثالث عنها في النقاش
ما بين البراداييمات؛ فبعد أن كانت هذه المشكلة تُعزى إلى ارتباط البراداييمات
المنافسة ببرامج معيارية، أيديولوجية وسياسية من الصعب التقريب بينها⁽⁹⁶⁾،
أصبحت خلال النقاش الثالث ترتبط بما أسماه وايت "القوقعة الاستمولوجية"
(epistemological shield)⁽⁹⁷⁾، وهي كناية عن المنطق الذي يحكم العلاقة
بين البراداييمين المشاركين في الحقل؛ إذ طالما أنهما ينطلقان من استمولوجيتين
مختلفتين، فإنه لا يحق لأي منهما أن ينتقد الآخر، لأن النقاش سرعان ما ينتهي
عندما يتعلق الأمر بالمنطلقات الاستمولوجية لكل براداييم على حدى. يشبه هذا
التموقع ضمن براداييمات محاطة بمنطلقات غير قابلة للنقد والمراجعة التموقع
ضمن "قوقعات استمولوجية" تقي أصحابها من النقاش القادم من خارج تلك
القوقعات. من جهة أخرى، بإمكان هذا المنطق أن يزودنا بفهم جيد للطريقة
التي حدث بها التقارب المعرفي بين الواقعية الليبرالية والليبرالية الجديدة ضمن
النقاش نيو- نيو الذي احتدم داخل البراداييم العقلاني/الوضعي، في الوقت الذي
بدأ فيه النقاش الثالث يفقد بريقه مع تفاقم مشكلة انعدام الاتصال المعرفي بين
المواقف النظرية المشاركة.

(94) Smith, "The Discipline of International Relations," p381.

(95) V. Spike Peterson, (1992) "Transgressing Boundaries: Theories of Knowledge, Gender and International Relations," *Millennium* 21 (2): p 185.

(96) ارتباط الواقعية، الليبرالية، والماركسية بالتيارات المحافظة، الليبرالية والراديكالية على الترتيب. أنظر: Ole Waeber, "The Inter-paradigm Debate," in Richard Little and Michael Smith (eds.) (2006) *Perspectives on World Politics*. UK: Routledge, p 402.

(97) Porpora, p 307.

الخاتمة

تبقى إشكالية الاتصال المعرفي بين طرفي النقاش النظري سؤالاً ملجأً بالنسبة لأي عمل تأملي في حالة أي حقل معرفي خلال مرحلة معينة؛ وحقل العلاقات الدولية خلال النقاش الثالث لا يشكل أي استثناء. يبدو أن حالة التنوع غير المسبوق التي عرفها الحقل خلال النقاش الثالث، بفضل المقاربات مابعد-الوضعية "الجديدة" التي سعت إلى تحدي الهيمنة العقلانية - الوضعية التقليدية، بقيت دون المستوى المأمول من الاتصال المعرفي بين طرفي النقاش.

يمكن القول بأن الاتصال المعرفي يكون قد بلغ مستويات متقدمة داخل كل طرف مناقش وليس بين الأطراف المناقشة، خاصة داخل الطرف العقلاني مع بروز التوليفة الواقعية الجديدة - المؤسساتية الجديدة التي أفرزها النقاش "الداخلي" بين المقاربتين؛ أما النقاش "البيني" فقد بقي أقرب إلى أن يكون عقيماً، أو أقرب ما يكون إلى ما أسماه ماييرز "حوار الصم البكم"⁽⁹⁸⁾. تبقى إشكالية عدم قابلية طرفي النقاش الثالث للمقايضة مهمة جداً في فهم استعصاء الاتصال المعرفي بينهما. لذلك، كانت التوصية خلال هذا المقال بضرورة تجاوز الفحص النظري لمدى "تفوق" الإراديات على بعضها البعض، وهي الممارسة التي كانت شائعة خلال النقاش ما بين-الإراديات الثلاث خلال السبعينيات والتي تسببت في استعصاء الاتصال المعرفي بينها، إلى جانب ضرورة الانتقال إلى التأمل ما وراء-النظري في مدى "ملاءمة" الإراديات، مقارنة بعضها ببعض، من أجل التعامل مع الانشغالات التي يواجهها العالم؛ وهو ما يجعل من إعادة إدماج مصالح وهويات الفاعلين الاجتماعيين ضمن مسار تقييم المشاريع البحثية المتنافسة أمراً ملجأً.

(98) Reinhard Meyers, "Contemporary Developments in International Relations Theory" (adapted from: Reinhard Meyers, Die Lehre von den Internationalen Beziehungen. Ein entwicklungsgeschichtlicher Überblick. 2.Aufl. Königstein/Ts. 1981), 58.

هناك أمر آخر ينبغي الانتباه إليه، يتعلق بالكيفية التي يتأثر بها الاتصال المعرفي داخل الحقل بالممارسات الأكاديمية السائدة، مثل التدني في نسبة الأدبيات المخصصة للمقاربات البديلة (الكتب ومراجعات الكتب، أوراق العمل في المؤتمرات الدولية ذات الصيت الواسع، وخاصة المقالات المنشورة في الدوريات المحكمة...)، إضافة إلى قلة الاهتمام الذي يحظى بها منظرو هذه المقاربات مقارنة بمنظري المقاربات المهيمنة. التأكيد على الدوريات المحكمة له ما يبرره، حيث أن الباحثين الذين يسعون للحصول على موطن قدم لهم داخل الحقل يجدون أنفسهم مضطرين للنشر في الدوريات الرائدة⁽⁹⁹⁾، وإذا أرادوا النشر في إحدى الدوريات الرائدة، عليهم أن يفكروا ويكتبوا بشكل يتناغم مع الموقف النظري الذي تتبناه الدورية. أبعد من ذلك، يمكن المجادلة مع فوغت⁽¹⁰⁰⁾ أن موقع الباحث ضمن الوسط الأكاديمي يزداد أهمية بقدر ما يبديه من اهتمام بما تكتبه الأسماء الثقيلة داخل الحقل.

يلعب نظام النشر في الدوريات المحكمة الأكثر تداولاً في الأوساط الأكاديمية دوراً أساسياً في إعطاء النقاش النظري داخل الحقل صورة ذاتية (self-image) معينة، قد تختلف تماماً عن الممارسات البحثية الفعلية لأعضاء الجماعة الأكاديمية؛ هناك دائماً تباين بين حقل العلاقات الدولية كما يتم تدريسه في الفصول الجامعية، وبين الحقل كممارسات بحثية، وكأن الباحثين يُدرسون شيئاً ويمارسون شيئاً آخر مختلفاً تماماً. وقد سجل هذا المقال كيف يصير كيوهان، على سبيل المثال، على إقصاء المقاربات التأملية واعتبارها تقع خارج حدود الحقل، في الوقت نفسه الذي يقر فيه بأهمية الأسئلة التي تطرحها هذه المقاربات في إثراء النقاش النظري داخل الحقل.

(99) Waever, "The Sociology of a not so International Discipline," p 718.

(100) Henri Vogt, (2008) "On the State of the IR Art: Problems of Self-Positioning and the Absence of Freedom," *Cooperation and Conflict* 43 (4): p 372 (note 1).

قائمة المراجع

A- Books:

1. Baylis, John and Smith, Steve. (eds.) *The Gytlobalization of World Politics: An Introduction to International Relations*. New York: Oxford University Press, Second Edition, 2001.
2. Booth, Ken and Smith, Steve. (eds.) *International Relations Theory Today*. Pennsylvania: The Pennsylvania State University Press, Second Edition, 1997.
3. Brown, Chris. *International Relations Theory: New Normative Approaches*. New York: Columbia University Press, 1992.
4. Burchill, Scott et al, *Theories of International Relations*. New York: Palgrave Macmillan, Third Edition.
5. Carlsnaes, Walter; Risse, Thomas and Simmons, Beth A. (eds.) (2002) *Handbook of International Relations*. London: Sage. 2005.
6. Dunne, Tim; Cox, Michael and Booth, Ken. (eds.), *The Eighty Years' Crisis: International Relations 1919–1999*. Cambridge: Cambridge University Press. 1998.
7. Griffiths, Martin. (ed.), *International Relations Theory for the Twenty-First Century*. New York: Routledge. 2007.
8. Hollis, Martin and Smith, Steve, *Explaining and Understanding International Relations* (Oxford: Oxford University Press, 1990.
9. Holsti, K. J. *The Dividing Discipline: Hegemony and Diversity in International Theory* (Boston, MA: Allen & Unwin. 198)
10. Jarvis, Darryl S. L. (ed.) *International Relations and the Third Debate: Postmodernism and its Critics*. USA: Greenwood Publishing Group. 2002.+6+
11. Keohane, Robert. *International Institutions and State Power*. Westview: Boulder, CO. 1989.
12. Little, Richard and Smith, Michael. (eds.) *Perspectives on World*

Politics. UK: Routledge.

13. Maliniak, Daniel et al. (2007) *The View from the Ivory Tower: TRIP Survey of International Relations Faculty in the United States and Canada*. Williamsburg, VA: Program on the Theory and Practice of International Relations. 2006.
14. Schmidt, Brian C. *The Political Discourse of Anarchy: A Disciplinary History of International Relations*. Albany, NY: State University of New York Press. 1998
15. Smith, Steve; Dunne, Tim and Kurki, Milja. (eds.) *International Relations Theories: Discipline and Diversity*. Oxford: Oxford University Press. 2007.
16. Smith, Steve; Booth, Ken and Zalewski, Marysia. (eds.) *International Theory: Positivism and Beyond*. Cambridge: Cambridge University Press. 1996.
17. Wight, Colin. *Agents, Structures and International Relations: Politics as Ontology*. New York: Cambridge University Press. 2006 .

B- Journal Articles:

1. Ashley Richard, "Untying the Sovereign State: A double Reading of the Anarchy Problematique," *Millennium* 17 (2): 1988, 227-262.
2. Brown Chris, "Turtles All the Way Down: Anti-Foundationalism, Critical Theory and International Relations," *Millennium* 23 (2): 1994, 213-236.
3. ——— "The Idea of 'International System': Theory Meets History," *International Political Science Review* 15 (3): 1994, 231-255.
4. Cox Robert W, "Social Forces, States and World Orders: Beyond International Relations Theory." *Millennium* 10 (1): 1981, 126-155.
5. Der Derian James, "Introducing Philosophical Traditions in International Relations," *Millennium* 17 (2): 1988, 189-193.
6. Falk Richard, "Recovering Normative Consciousness," *International Relations* 2(1): 79-90.
7. Katzenstein, P. J.; Keohane, R. and Krasner, S. D. "International Organization and the Study of World Politics," *International Organization* 52 (4): 2005, 1998 645-685.
8. Kratochwil Friedrich, "History, Action and Identity: Revisiting the

- 'Second' Great Debate and Assessing its Importance for Social Theory," *European Journal of International Relations* 12 (1): 5-29.
9. Joseph Jonathan, "Philosophy in International Relations: A Scientific Realist Approach," *Millennium* 35 (2): 2006, 345-359.
10. Kubáľková, Vendulka. "Towards an International Political Theology," *Millennium* 29 (3): 675-704.
11. Lapid Yosef, "The Third Debate: On the Prospects of International Theory in a Post-Positivist Era," *International Studies Quarterly* 33 (1): 1989, 235-254.
12. Neufeld Mark, "Reflexivity and International Relations Theory," *Millennium* 22 (1): 1993, 53-76.
13. Patomäki Heikki, "How to Tell Better Stories about World Politics?" *European Journal of International Relations* 2 (1): 1996, 105-133.
14. Peterson, V. Spike, "Transgressing Boundaries: Theories of Knowledge, Gender and International Relations," *Millennium* 21 (2): 1992, 183-206.
15. Rytövuori-Apunen, Helena, "Forget 'Post-Positivist' IR! The Legacy of IR Theory as the Locus for a Pragmatist Turn," *Cooperation and Conflict* 40 (2): 2005, 147-177.
16. Schmidt Brian, "International Relations Theory: Hegemony or Pluralism?" *Millennium* 36 (2): 2007, 105-114.
17. Singer David J, "The Level-of-Analysis Problem in International Relations," *World Politics* 14 (1): 1961, 77-92.
18. Smith Steve, "Debating Schmidt: Theoretical Pluralism in IR," *Millennium* 36 (2): 2007, 115-120.
19. ——— "The United States and the Discipline of International Relations: Hegemonic Country, Hegemonic Discipline," *International Studies Review* 4 (2): 2002, 67-85.
20. ——— "The Discipline of International Relations: Still an American Social Science?" *British Journal of Politics and International Relations* 2 (3): 2000, 374-402.
21. ——— "Paradigm Dominance in International Relations: The Development of International Relations as a Social Science," *Millennium* 16 (2): 1987, 189-206.
22. Suganami Hidemi, "Narrative Explanation and International Relations: Back to Basics," *Millennium* 37 (2): 2008, 327-356.

23. Thies Cameron G, "Progress, History and Identity in International Relations Theory: The Case of the Idealist-Realist Debate," *European Journal of International Relations* 8 (1): 2002, 147-185.
24. Vogt Henri, "On the State of the IR Art: Problems of Self-Positioning and the Absence of Freedom," *Cooperation and Conflict* 43 (4): 2008, 363-372.
25. Wæver Ole, "The Sociology of a not so International Discipline: American and European Developments in International Relations," *International Organization* 52 (4): 1998, 687-727.
26. Walt Stephen M, "International relations: One world, many theories," *Foreign Policy*, Issue 110, 1998.
27. Wendt Alexander, "The Agent-Structure Problem in International Relations Theory," *International Organization* 41 (1): 1987, 335-370.

C- Working Papers:

1. Hendershot Chris, "Beyond Dichotomies: A Reflexive Engagement of Critical Reflexivity," YCISS Working Paper Number 28, May 2004; <http://www.yorku.ca/yciss/publications/.../WP28-Hendershot.pdf>
2. Lechner Silviya, "International Relations Theory and Theoretical Autonomy," Paper prepared for the sixth SGIR Pan-European Conference on International Relations, Turin 12-15 Sept. 2007; http://archive.sgir.eu/uploads/Lechner-Lechner_theoretical_autonomy.pdf
3. Neufeld Mark, "The Reflexive Turn and International Relations Theory," CISS Working Paper 4, Centre for International and Strategic Studies, York University, January 1991; <http://www.yorku.ca/yciss/publications/WP04-Neufeld.pdf>
4. Neves-Silva Eduardo S, "Critical Theory and Post-positivism: IR and the significance of Philosophy," Paper prepared for the SGIR Sixth Pan-European Conference on International Relations, Turin, 12-15 September 2007; http://archive.sgir.eu/uploads/NEVES-SILVA-sgir_ct-pp.pdf
5. Wiener Antje, "Constructivist Approaches in International Relations Theory: Puzzles and Promises," Constitutionalism Webpapers, Conweb, No. 5/2006; <http://ideas.repec.org/p/erp/conweb/p0025.html>